الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد "الطارف"

كليـــــة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي مالي

تجارب الدول في تطبيق الشمول المالي وأثرها على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الدول النامية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبتين:

عبيدات احلام

حناني سارة

إشراف الأستـــاذ:

طار عبد القدوس

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفـان

أتقدم بالشكر و الامتنان أولا و قبل كل شيء لرب العزة الذي أنعم علينا بنعمه و فضله العظيم

فله الحمد و الشكر كما يليق جلال وجهه و عظيم سلطانه

قال الله تعالى:"و من يشكر فإنما يشكر لنفسه"

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لا يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا

فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له".

وعملا بقول الله عز وجل وأيضا بالحديث واعترافا بالجميل نتوجه بجزيل الشكر و عظيم إلى الأستاذ عبد القدوس على ما قدمه لنا من إرشاد و توجيه لإنجاز هذه المذكرة .

كذلك أتقدم بكل عبارات الشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموفرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع.

إهـــــــداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ربي أحمدك حمدا يليق بجلال وجهك و عظيم سلطانك و الصلاة و السلام على أشرف خلق الله نبينا محمد صلى عليه و سلم .

أهدي ثمرة جهدي إلى التي جعل الله الجنة الله جنة تحت أقدامها التي غمرتني بعطفها و أنارت درب حياتي نبع الحنان أمي العزيز حفظها الله و أطال في عمرها.

الى الذي ربياني على الفضيلة و الأخلاق و شملني بالعطف و الحنان و تحمل أعباء الحياة حتى لا أحس بالحرمان أبي العزيز حفظه الله و أطال الله بعمره.

إلى صديقتي و رقيقة طيلة المشوار الجامعي أحلام .

إلى كل عائلتي صغيرهم و كبيرهم إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي دمتم لي شيئا جميلا.

سـارة

إهـــــــداء

إلى سراج روحي و عقلي ... إلى من أولاني عزًا و حياة ... و وهبني العطاء و القدرة و الثقة...
إلى الذي زرع في وجداني بذور الإيمان و الانتماء... إلى والدي الغالي

إلى نبع الحنان و العطاء ... إلى الشمعة المضيئة في حياتي... و الزهرة الرقيقة في ربيع عمري ... إلى من تنحني القامات افتخارا بها أمي

إلى الماس الذي لا ينكسر ... إلى حاضري و مستقبلي.. إلى من أكِنّ لهم الحب و التقدير و الامتنان و العرفان بالجميل...

إلى إخوتي الأعزاء

إلى من تفتحت بين حروفهم الرياحين... و اندثرت من عبق أسمائهم رائحة الياسمين... إلى صديقاتي و خاصة صديقتي "سارة"

أحلام

العنـــــوان	الصفحة
الشكر و التقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
الملخص	
المقدمة	**أ – ت**
الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي و النمو الاقتصادي	**5–32**
تمهيد الفصل الأول	**5**
المبحث الأول: الشمول المالي "المفاهيم و الأهمية"	**6**
المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي	**6**
الفرع الأول: تعريف الشمول المالي	**6**
الفرع الثاني: تطور مفهوم الشمول المالي	**8**
المطلب الثاني: أبعاد و ركائز الشمول المالي	**9**
الفرع الأول: الأبعاد الرئيسية للشمول المالي	**9**
الفرع الثاني: ركائز الشمول المالي	**10**
المطلب الثالث: نموذج إستراتيجي لتوسيع الشمول المالي	**12**
الفرع الأول: سياسات ومبادئ الشمول المالي	**12**
الفرع الثاني: تحليل مظاهر الشمول المالي و العوامل المفسرة له	**15**
المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و علاقته بالشمول المالي	**17**
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و طرق قياسه.	**17**
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	**17**
الفرع الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي	**18**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي	**19**
الفرع الأول: العوامل الداخلية للنمو الاقتصادي	**19**
الفرع الثاني: العوامل الخارجية و تأثيرها على النمو الاقتصادي	**20**

المطلب الثالث: انعكاسات تعزيز الشمول المالي على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي	**22**
الفرع الأول: انعكاس تعزيز الشمول المالي على النمو الاجتماعي	**22**
الفرع الثاني: انعكاس الشمول المالي على النمو الاقتصادي	**22**
المبحث الثالث: عرض و تقييم الدراسات السابقة	**23**
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	**23**
الفرع الأول: الدراسات العربية	**24**
الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية	**26**
المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة	**29**
الفرع الأول: مناقشة الدراسات السابقة	**29**
الفرع الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسات الحالية	**30**
خلاصة الفصل الأول	**32**
الفصل الثاني: دراسة حالة بعض الدول النامية	
المبحث الأول: الشمول المالي في جمهورية مصر العربية	**34**
المطلب الأول: الشمول المالي في جمهورية مصر العربية و أهم المبادرات التي قامت بها	**34**
المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في مصر	**37**
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الشمول المالي في مصر و سبل مواجهتها	**47**
المبحث الثاني: الشمول المالي في العراق	**53**
المطلب الأول: واقع و مؤشرات الشمول المالي في العراق	**53**
المطلب الثاني: تحديات الشمول المالي في العراق	**66**
المطلب الثالث: مبادرات البنك المركزي العراقي لتعزيز الشمول المالي	**67**
المبحث الثالث : واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر	**69**
المطلب الاول: واقع الشمول المالي في الجزائر	**66**
المطلب الثاني : آفاق تعزيز الشمول المالي	**75**
المطلب الثالث: معيقات تطور الشمول المالي في الجزائر و سبل التغلب عليها	**81**
خلاصة الفصل الثاني	**88**
الخاتمة	**91**
قائمة المصادر و المراجع	**95**

قائمة الأشكال

- الشكل 2–1: مؤشرات الشمول المالي
- الشكل 2–2:عدد فروع المصارف في كل مائة ألف بالغ لعام 2021.
- الشكل 2–3: نسبة انتشار لماكينات الصراف الآلي لكل مائة بالغ في عدد من الدول العربية و المجاورة للعراق كما هو في عام 2021.
- الشكل 2–4: حجم القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية و المجاورة للعراق عام 2022.
- الشكل 2–5: مؤشر العمق المصرفي للقروض و الودائع 2018–2022.
- الشكل 2–6: معدل البطالة في الجزائر خلال سنوات 2014 – 2022.

قائمة الجداول:

- الجدول 2-1: مؤشر العمق المالي في مصر خلال الفترة 2000-2020.
- الجدول 2-2: مؤشر الإتاحة المالية في مصر خلال الفترة 2000-2020.
- الجدول 2-3: مؤشر الاستخدام المالي في مصر 2000-2020.
- الجدول 2-4: المؤشرات المعتمدة لحساب المؤشر التجمعي للشمول المالي في العراق.
- الجدول 2-5: الانتشار المصرفي للكثافة المصرفية للمدة 2018-2022.
- الجدول 2-6: الانتشار المصرفي لماكينات الصراف الآلي في العراق للمدة 2018-2022.
- الجدول 2-7: الانتشار الجغرافي لفروع المصارف و أجهزة الصراف الآلي للمدة 2018-2022.
- الجدول 2-8: مؤشر العمق المصرفي في العراق للمدة 2018-2022.
- الجدول 2-9: تطور الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021.
- الجدول 2-10: نسب أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف نسمة في الجزائر 2011-2021.
- الجدول 2-11: نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية إلى إجمالي السكان البالغين للفترة 2011-2021.
- الجدول 2-12: مؤشر إدارة عمليات الدفع عبر بطاقات الدفع الالكتروني.
- الجدول 2-13: نسبة الادخار البالغين في المؤسسات المالية.
- الجدول 2-14: نسبة اقتراض البالغين باستخدام بطاقات الإئتمان أو من المؤسسات المالية.

- الجدول 2-15: كيفية حل الأزمات لدى البالغين سواءا بالاستدانة من البنوك أو الاقتراض من الأصدقاء و الأقارب في الجزائر خلال الفترة 2011-2021.
- الجدول 2-16 :تطور القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2014-2021.
- الجدول 2-17 :تطور عدد مكاتب البريد خلال الفترة 2014-2022.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الشمول المالي في دعم النمو الاقتصادي من خلال تمكين الأفراد والمشروعات من الوصول إلى الخدمات المالية، بما يعزز الادخار، الاستثمار، والإنتاجية، وقد تم التركيز على ثلاث دول نامية هي العراق، مصر، والجزائر، من خلال تحليل مؤشرات الشمول المالي فيها.

في العراق، أظهرت النتائج ضعفا ملحوظا في مستوى الشمول المالي، يعزى إلى ضعف البنية التحتية المصرفية، وقلة الثقة في النظام المالي، على الرغم من جهود البنك المركزي لتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، أما في مصر، فقد تجاوزت نسبة الشمول المالي 60%، بفضل السياسات الحكومية الفعّالة، رغم استمرار التحديات المتعلقة بضعف الثقافة المالية.

وفيما يخص الجزائر، توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي ما زال يعكس محدودية الخدمات المالية المتاحة، مما يستدعي تعزيز الجهود الوطنية لرفع مستوياته وتحقيق شمول مالي فعال يواكب متطلبات النمو الاقتصادي.

وتوصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي، تشمل تحسين البنية التحتية المالية، نشر الثقافة المالية، وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية، بما يضمن دمج كافة فئات المجتمع في المنظومة المالية الرسمية، ويسهم بفعالية في دعم مسار التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، نمو اقتصادي ، دول نامية.

Abstract:

This study aims to highlight the role of financial inclusion in supporting economic growth by enabling individuals and businesses to access financial services, thereby enhancing savings, investment, and productivity. The analysis focuses on three developing countries: Iraq, Egypt, and Algeria, through an examination of financial inclusion indicators in each.

In Iraq, the results revealed a significant weakness in the level of financial inclusion, attributed to inadequate banking infrastructure and low public trust in the financial system, despite efforts by the Central Bank to promote electronic payment systems. In contrast, Egypt has achieved a financial inclusion rate exceeding 60%, due to effective governmental policies, although challenges related to limited financial literacy persist.

Regarding Algeria, the study found that financial inclusion remains limited, reflecting the restricted availability of financial services. This calls for strengthened national efforts to improve financial inclusion levels and establish an inclusive financial system that aligns with the requirements of economic growth.

The study recommends the adoption of comprehensive national strategies to enhance financial inclusion, including improvements in financial infrastructure, the promotion of financial literacy, and the expansion of digital financial services. These efforts are essential to integrate all segments of society into the formal financial system and to effectively support the path toward sustainable economic development.

Keywords: Financial Inclusion, Economic Growth, Developing Countries.

مقدمة

المقدمة:

يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية مالية متسارعة في ظل تطورات تكنولوجية غير مسوقة و تغيرات هيكلية في ظل طبيعة الأسواق و النظم الاقتصادية، ومن بين التوجهات الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة في السياسات التنموية الدول ،يبرز الشمول المالي الذي يعد أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، اذ ينعكس قدرة الأفراد والمؤسسات على الوصول الى الخدمات المالية الرسمية مثل :الحسابات المصرفية، والتمويل، الإدخار والتأمين وغيرها من الأدوات التي تعزز من كفاءة إستخدام الموارد، وتدفع بعجلة النمو الإقتصادي وتقلص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أصبح الشمول المالي في العقود الأخيرة محط اهتمام واسع من قبل المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، الصندوق النقد الدولي، إضافة الى البنوك المركزية والحكومات الوطنية لما له أثر مباشر في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز قدرة للمجتمعات على مواجهة الأزمات الاقتصادية.

مع تزيد التحديات العالمية المرتبطة بالفقر والبطالة وعدم المساواة في توزيع الدخل، برز الشمول المالي كأداة فعالة في مكافحة هذه الظواهر من خلال جمع الفئات المهمشة و الفقيرة في النظام المالي الرسمية.

وقد تفاوتت تجارب الدول في تطبيق البنية التحتية المالية ومستوى الرقمنة، والإطار القانوني والتنظيمي ومدى جاهزية البيئة الاقتصادية والتكنولوجية، بينما حققت دول مثل كينيا والهند نتائج باهرة من خلال تبني حلول مالية مبتكرة قائمة على التكنولوجيا المالية، في حين لاتزال دول أخرى تواجه تحديات كبيرة في توسيع نطاق الشمول المالي بسبب ضعف الثقة في المؤسسات المالية وضعف البنية التحتية، وقلة الوعي المالي و ضعف البنية التحتية.

و على الضوء ما تقدم نطرح الاشكالية البحث من خلال التساؤل الرئيسي الأتي:

إلى أي مدى ساهم تطبيق سياسات الشمول المالي في دعم النمو الاقتصادي في الدول النامية، مع التركيز على تجارب كل من العراق، مصر، والجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

1- ما هي أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي في الدول النامية، خصوصا في العراق؟

2- ما العوامل التي ساهمت في رفع نسبة الشمول المالي في مصر مقارنة بباقي الدول المدروسة؟

3- ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر، وما مدى تأثيره على النمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

1- يعاني الشمول المالي في العراق من تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية المصرفية، وانخفاض الثقة في النظام المالي، ما يحد من فعالية سياسات الإدماج المالي.

2- ساهمت السياسات الحكومية الفعالة، والتحول نحو الخدمات الرقمية، في تحسين مستويات الشمول المالي في مصر، رغم استمرار التحديات المرتبطة بالثقافة المالية.

3- يعكس مستوى الشمول المالي في الجزائر محدودية في الخدمات المالية المتاحة، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ويستدعي جهودا أكبر لتعزيز الدمج المالي.

أسباب إختيار الموضوع :

1-أسباب ذاتية:

موضوع ضمن التحصيل الدراسي.

2-أسباب موضوعية:

الرغبة الشخصية في دراسة مواضيع الشمول المالي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم الشمول المالي وأبعاده و مبادئه.
- التعرف على النمو الاقتصادي وطرق قياسه.
- التعرف على واقع الشمول المالي في بعض الدول النامية.

أهمية الدراسة:

يستمد موضوع البحث من الهدف الذي يسعى لتحقيقه .وهو تقديم مفهوم حول الشمول المالي وأبعاده و ركائزه، كما يتم التعرف على النمو الاقتصادي في بعض دول النامية، ويعتبر موضوع الدراسة أهمية كبيرة كونه يعالج نقطة مهمة في اقتصاد بعض الدول التي تسعى وراء تحقيق أهدافها بفعالية.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في جانب النظري من خلال عرض المفاهيم الأساسية النظرية المتعلقة بالشمول المالي والنمو الاقتصادي، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في الفصل الثاني من خلال تحليل المؤشرات الشمول المالي في الدول النامية.

هيكل البحث:

للإجابة الإشكالية المطروحة واختيار فرضيات الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين تستقدمهم ملخص ثم مقدمة ثم خاتمة حيث يمثل الفصل الاول الإطار النظري الشمول المالي والنمو الإقتصادي (المبحث الأول: الشمول المالي المفاهيم والأهمية والمبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالشمول المالي) بحيث كان الفصل الثاني بعنوان دراسة بعض الدول النامية يتضمن 3 مباحث خصصنا المبحث الاول بتجربة الشمول المالي في مصر و مبحث ثاني وثالث العراق والجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للشمول المالي

و النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل

يعد الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يسهم في تعزيز مشاركة الأفراد والشركات في النظام المالي الرسمي، مما يفتح آفاقا جديدة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر وعدم المساواة، وفي ظل التطورات المتسارعة للقطاعات المالية عالميا، برزت أهمية دراسة العلاقة بين الشمول المالي ومعدلات النمو الاقتصادي، ليس فقط كأداة لتعزيز الادخار والاستثمار، بل أيضا كوسيلة لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري متكامل لمفهوم الشمول المالي وأبعاده، وآليات قياسه، بالإضافة إلى استعراض الأسس النظرية التي تربطه بالنمو الاقتصادي، كما سيناقش الفصل الأدبيات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، مع التركيز على المؤسسات المالية ودورها في توسيع نطاق الشمول المالي.

ولتوضيح ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الشمول المالي، المفاهيم والأهمية

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالشمول المالي

المبحث الثالث: عرض وتقييم الدراسات السابقة

المبحث الأول: الشمول المالي– المفاهيم والأهمية

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة وتزايد الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة، أصبح الشمول المالي أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي، إذ يعنى هذا المفهوم بتمكين جميع فئات المجتمع، ولا سيما الفئات المهمشة وذات الدخل المحدود، من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بمختلف أشكالها، وينظر إلى الشمول المالي اليوم كأداة فعالة لتعزيز الاستقرار المالي، والحد من الفقر، وتحقيق العدالة الاقتصادية، وسيتناول هذا المبحث التعريفات المختلفة لمفهوم الشمول المالي، بالإضافة إلى إبراز أبعاده وأهميته في دعم التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي

يعد الشمول المالي مفهوما حديثا يعبر عن مدى قدرة الأفراد والمؤسسات على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بشكل فعال، بما يساهم في دمجهم ضمن النظام المالي الرسمي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف الشمول المالي

نال الشمول المالي اهتمام العديد من المصارف المركزية والمنظمات الدولية وأهمها صندوق النقد الدولي(IMF) والبنك الدولي (WB) ومجموعة دول العشرين G20 ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) لانعكاسه الكبير على النمو الاقتصادي.

ويمكننا إعطاء بعض تعريفات الشمول المالي كالتالي:

- يتمثل في تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، ولذلك فإن توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستساهم في تمكين المجتمع ككل في تعزيز الاستقلال المالي للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد، وتعكف مجموعة البنك الدولي حاليا على توسيع نطاق الخدمات المالية والاستشارية والدعم الفني للمساعدة في الوصول إلى عدد كبير من الأشخاص ممن لا يتعاملون مع البنوك في جميع أنحاء العالم.

• وحسب مازر و الآخرون على أنه "العملية التي يتم هبا توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تشمل خدمات القروض والإيداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم المالي وآلية حماية العملاء"[1].

•كما عرفت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة والمحرومة، للخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة، في الوقت وبالسعر المعقولين والشكل الآمن، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي."[2]

• كما عرفه البنك الدولي : يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم – معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام.[3]

• يعرفه صندوق النقد العربي: يُقصد بالشمول المالي أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة من بين هذه الخدمات المالية مثالًا: خدمات فتح الحسابات والادخار، والاقتراض، والتأمين. بالتالي يركز الشمول المالي على إزالة العقبات التي قد تمنع الأفراد من الحصول على الخدمات المالية.[4]

تعريف اتحاد المصارف العربية: الشمول المالي أو التمويل الشامل:[5]

---

[1]– عمار حميمد نوح بوعروج، **دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي دراسة مقارنة بين الجزائر والدول العربية خلال الفترة 2008– 2017** مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، في ميدان : العلوم المالية والمحاسبية شعبة: علوم مالية ومحاسبة، تخصص: مالية المؤسسة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، سنة 2019-2020.

[2]– معمري نرجس ، اوكليل حميدة **الشمول المالي في الجزائر –واقع وتحديات–**، مجلة القسطاس العلوم الادارية و الاقتصادية و المالية، المجلد الاول، العدد 01، سنة 2019 ، ص 33.

[3]– البنك الدولي، الشمول المالي، الموقع الرسمي للبنك الدولي، 2022، متاح على الرابط: https://www.worldbank.org/ar/topic/financialinclusion

[4] صندوق النقد العربي، **التقرير السنوي لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2020، ص 6.

[5] – بدر الدين عاشوري، سارة جناد، دور الشمول المالي في تحقيق الرفاه المالي التقليل من معدلات الفقر في الوطن العربي، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 08، العدد 01 ، سنة 2023، ص 37.

"مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات، والمؤسسات، والأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح. يتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة.
والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لها."

الفرع الثاني: تطور مفهوم الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة "لشؤون وثقت" عن الخدمات المالية في بريطانيا، وقد تناولت الدراسة أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، ثم جاءت بعد ذلك الكثير من الدراسات لتعالج الصعوبات التي يواجهها الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية وغير المصرفية.

وقد استخدم مصطلح الشمول المالي بشكل واسع ودقة فنية واحترافية منذ عام 1999، وعبر عن محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وفرق بين التخلي الاختياري عن طلب المنتجات والخدمات المالية سواء لعدم الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية، وبين عدم القدرة للوصول لتلك الخدمات ومن الجائز نطلق عليه التخلي الإجباري وله أسبابه التي نذكرها لاحقاً مثل عدم القدرة على تقديم الضمان الكافي.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي سببت ضرر لمعظم اقتصاديات العالم، ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بشكل صحيح، بالإضافة إلى تشجيع وحث مقدمي الخدمات المالية (البنوك وغيرها من المؤسسات المالية) على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة اعتبر البنك الدولي الشمول المالي المتمثل في تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها كركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرفاه، وقد تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في خطة التنمية الاقتصادية والمالية.[1]

[1] – محمد محروس سعدوني، الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لواقع الدول العربية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 52، العدد 4، 2021، ص 12.

وأطلقت مجموعة البنك الدولي في عام 2013 البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيزهم على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، وتولت البرامج والخطط في هذا الشأن وأطلقت العديد من المؤسسات العالمية، مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

ومن أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم بريطانيا وماليزيا، وتسعى العديد من الدول المتقدمة والنامية حالياً لتطوير استراتيجيات الشمول المالي، وإصدار سياسات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة الشمولية في التشريعات الحالية، واتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلك الخدمات المالية، حيث برزت أهميتها بعد الازمة المالية العالمية.[1]

المطلب الثاني: أبعاد وركائز الشمول المالي

يقوم الشمول المالي على مجموعة من الأبعاد والركائز التي تضمن فعاليته واستدامته، وتشمل التمكين من الوصول إلى الخدمات المالية، وجودة تلك الخدمات، ومدى استخدامها، وتعد هذه الركائز أساسا لفهم كيفية تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهدافه التنموية.

الفرع الأول: الأبعاد الرئيسية للشمول المالي

أولا– الوصول للخدمات المالية: [2]

ويشير إلى القدرة على إستخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث تتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي و ذلك من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية وتكمن مؤشرات القياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:

- نقاط الوصول لكل10000فرد من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 10000كلم^2؛
- مدى الترابط بين نقاط تقدمي الخدمة؛

[1]– بن مخلوف زين الدين، بن لشهب عبد الهادي، **الشمول المالي ودوره في تعزيز الميزة التنافسية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجمع الاستغلال ميلة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي سنة 2023، ص 14.

[2]– أسماء سفاري، آسيا بن داية، **تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على القطاع المصرفي، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلد 11، العدد 01 سنة 2021، ص 75.

- حساب النقود الإلكترونية؛
- النسبة المئوية الإجمالية للسكان الذين يعيشون في وحدات إدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

ثانيا– استخدام الخدمات المالية:

يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي من خلال تحديد مدى إستخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر إستخدام عبر فترة زمنية معينة وتكمن مؤشرات هذا البعد في:

-نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛

-نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛

-عدد حملة سياسة التأمين لكل 10000 من البالغين؛

-عدد معاملات التجزئة الغير نقدية للفرد الواحد؛

- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- نسبة البالغين الذين يستعملون حساب بنكي دائم ومتواتر؛
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛
- عدد الشركات المتوسطة و الصغيرة التي لديها حسابات ودائع؛
- عدد الشركات المتوسطة أو الصغيرة.

ثالثا– جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول إلى الخدمات المالية الزال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العالقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي

المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.[1]

الفرع الثاني: ركائز الشمول المالي

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب جملة من الركائز التي تساهم بشكل كبير في الاستقرار المالي حيث يستفيد القطاع المالي من الشمول المالي من خلال دور البنك المركزي في التثقيف المالي مما يؤدي الى الاستقرار المالي و النقدي وتتمثل هذه الركائز في ما يلي:

أولا– دعم البنية التحتية المالية: حيث تعتبر هذه الركيزة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي وتعد من أهم الركائز لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي:

– بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛

– الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها من فروع البنوك، خدمات الهاتف الذكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغَيرها؛

– تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية وهذا لتسوية تنفيذ العمليات الخدمات المالية؛

ثانيا– الحماية المالية للمستهلك: هذا من خلال معاملة عادلة وشفافة لكل العملاء على حد السواء .وتسهيل الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية وتزويدهم بالمعلومات الكافية وخدمات الاستشارة المالية إضافة الى ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة.[2]

ثالثا– تطوير منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع [3]

يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ ومن ثم تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية أخذا في الاعتبار ما يلي:

– مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها، إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.

---

[1]– صورية شنبي السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، العدد 01، 2019، ص 109

[2]– صونيا جواني، عديلة مريمت، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي – دراسة حالة البحرين –، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، العدد 01، 2023 ص ص 443-444 .

[3]– إكرام مالوسي، سنه مسعي، **الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، سنة 2021، ص 16.

– التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية والمنتجات، بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية.

–تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية.

– دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم.

– قيام الجهات الرقابية بمواجهة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع.

– إعادة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

رابعا– التثقيف المالي: يعتبر التثقيف المالي أحد العناصر الداعمة للشمول المالي في ضوء أهميته في زيادة مستويات النفاذ الأمن للخدمات المالية من قبل الفئات المستهدفة ويتزايد اهتمام الحكومات بصياغة استراتيجيات وطنية للتثقيف المالي. فوفقا لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان لدى 34 دولة استراتيجيات لمحو الأمية المالية فيها تبذل الدول الأخرى جهودها لتبني هذه الاستراتيجيات وهو ما ساعد على تضاعف عدد استراتيجيات التثقيف المالي المتبناة عالميا خلال السنوات الخمس الأخيرة.

يهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم متكامل مالي، والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا، يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع.[1]

المطلب الثالث: نموذج استراتيجي لتوسيع الشمول المالي

يمثل بناء نموذج استراتيجي لتوسيع الشمول المالي خطوة ضرورية لتعزيز الوصول العادل والميسر للخدمات المالية، ويرتكز هذا النموذج على سياسات فعالة وشراكات متعددة الأطراف تهدف إلى دمج الفئات غير المشمولة ضمن النظام المالي الرسمي.

الفرع الأول: سياسات ومبادئ الشمول المالي

أولا–سياسات الشمول المالي

1- **قنوات تحسين وصول الفقراء للخدمات المالية:** ويندرج من ضمنه:[2]

[1]– إكرام مالوسي، سنه مسعي، مرجع سابق ص ص 16-17.

[2]– طرفاوي شيخ، راية أمينة، دور الشمول المالي في تحسين الخدمة البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، مذكرة لنيل شهادة الماستر شعبة العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، سنة 2022/2021، ص–ص 17-18

أ- الوكيل البنكي: أثبتت سياسة تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة الغير مصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي حيث إن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا، مثل هذه السياسات تعتبر نقود البيع قنوات بالتجزئة الموجودة حاليا، والتحول الصيدليات ومكاتب البريد محلات السوبر ماركت الى وكلاء للبنوك فحسب بل إلى وكلاء للشمول المالي، التعاون بني البنوك والوكلاء أصبح ممكن حيث إن التكنولوجيا خفضت التكلفة ومخاطر معلومات الصرف بعد إجراء تحويلات مالية إلى جانب إجراءات فتح حساب بسيط وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية، والتوعية بالنظام المالي بالإضافة لزيادة أعداد المستخدمين بشكل كبري كما لوحظ مؤخرا في البرازيل حيث انها كانت زائدة في وقت مبكر في وكلاء البنوك بواسطة المراسلات المصرفية بنطاق واسع لتوزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك .

ب- الدفع عبر وسائل الاتصال المحمولة: إنتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبري تكلفة المعاملات المالية بالإضافة إلى أنه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية وأيضا عملت على جذب الزبائن الغير متعاملين مع البنوك سابقا، وأظهرت عدة دول نجاحا بإستخدام ألية لدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي حيث إن الفلبين سجلت أول نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال في البلاد النامية في عام 2004.

ج- تنويع مقدمي الخدمات: إعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقدمي خدمات تأمينية وإبداعية، للتكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل تراخيص متخصصة للمؤسسات العامة في جمال الإبداع الصغير تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات الغير حكومية بالإضافة الى تراخيص المؤسسات المالية غير مصرفية.

د-إصلاح البنوك الحكومية: في الكثير من البلدان تلعب البنوك المملوكة للحكومة دورا مهما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء حيث من 73 إلى 102 دولة يمتلكون مايعادل 15% من البنوك كأصول، وتعتبر البنوك العمومية المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية جارية قليلة مثل المزارع والإسكان ولتنفيذ البرامج الاجتماعية.

2- **تمكين الشمول المالي:** وتشمل السياستين التاليتين: [1]

أ- حماية المستهلك: تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية يتعاظم هذا الخلل عند ما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهم أساؤوا ميزة إستخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أوليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم، مثلما حدث في بوليفيا عام 2000 حيث إن الجمع بين الأمة المالية والممارسات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات يعتبر أمرا بالغ الأهمية، بشكل عام تعتبر عملية فشل حماية المستهلك هي استجابة تنظيمية لفشل السوق، ومن هنا يجب على التنظيمات القوانين تصحيح عملية عدم توازن المعلومات وتشجيع إستدامة توسيع السوق من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب قبل وبعد عقد الاتفاق بين المؤسسات والعميل حيث يساعد ذلك العملاء في معرفة حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب.

ب-سياسة الهوية المالية: في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الإئتمان، والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب، بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء إلى الخدمات المالية بواسطة تصنيف الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن إستخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية و الائتمانية الاخرى.[2]

ثانيا: مبادئ الشمول المالي:[3]

لقد اعتمدت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تقديم يد العون والمساعدة لتهيئة بيئة تنظيمية وبيئة خاصة بالسياسات الداعمة للشمول المالي القائم على الإبداع والابتكار وتتمثل في:

1. القيادة غرس التزام حكومي واسع النطاق تجاه الشمول المالي للمساعدة على تخفيف وطأة الفقر.

---

[1]- حنين محمد، بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء -دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة تخصص ادارة اعمال، سنة 2017، ص24.

[2] المرجع نفسه، ص 24.

[3]- طلحي مريم، بوعروج سفيان، **دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، سنة 2022، ص ص 12-11.

2. التنوع: تنفيذ نهج السياسات التي تشجع على المنافسة وتتبع حوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة، مثل خدمات الإيداع الائتمان الدفع التحويلات والتأمين، واستخدام نطاق واسع من الخدمات.

3 التطوير: تشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كوسيلة لتوسيع نطاق الوصول إلى تنظيم المالية واستخدامها، ويتضمن ذلك معالجة نقاط الضعف في البنية التحتية.

4. الحماية تشجيع نهج شامل تجاه حماية العملاء والاعتراف بأدوار الحكومة وجهات تقديم الخدمة للعملاء.

5. التمكين : العمل على محو الامية المالية للأفراد، للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع

6 التعاون: تهيئة البيئة المؤسسية حتى تتضح فيها خطوط المساءلة والمحاسبة الحكومية، وكذا تشجيع الشركات والمشاورات المباشرة مع الحكومة والشركات وأصحاب المصالح المعنيين.

7. المعرفة : الاستفادة من البيانات المحسنة لوضع سياسات قائمة على الأدلة والشواهد، وقياس التقدم المحرز ودراسة النهج التراكمي الخاص بالاختبار والتعلم المقبول لكل من الجهة التنظيمية وجهة تقديم الخدمة.

8. التناسب : وضع إطار للسياسات الخاصة بالنواحي التنظيمية، بما يتناسب مع المخاطر والمدافع المتأتية من المنتجات والخدمات المبتكرة، ويستند لفهم الفجوات والمعوقات الموجودة في التنظيم.

9 إطار العمل : الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية في سياق الإطار التنظيمي بما يعكس المعايير الدولية والظروف المحلية وتدعيم مناخ قادر على المنافسة نظام متناسب و مرن يستند إلى المخاطر بشأن مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب شروط استخدام الوكلاء كممثلين للتعامل مع العملاء، لوائح تنظيمية واضحة تنظم القيمة المحتفظ بها إلكترونيا، وحوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في التشغيل البيئي والمترابط على نطاق واسع.

الفرع الثاني: تحليل مظاهر الشمول المالي والعوامل المفسرة له

إن من بين العوامل المؤدية إلى العولمة أو الشمولية المالية، وجود ثلاثة عوامل أو مظاهر أساسية وهي:

أ- التحرير المالي: يعد التحرير المالي أحد الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي، ويتمثل في رفع القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، والمعاملات المتعلقة بالأصول العقارية، والائتمان التجاري والمالي، وكذا القروض والودائع الأجنبية. كما يشمل أيضاً تحرير التحويلات المرتبطة برؤوس الأموال الخاصة للأفراد.

وقد أسهم هذا الانفتاح المالي في تكريس ما يعرف بعولمة الأسواق المالية، حيث أصبحت هذه الأسواق أكثر ترابطًا وتفاعلاً، مما أتاح تبادل وتداول الأصول والديون المالية بشكل لحظي وعبر الحدود الوطنية. وبالتالي، ساهم التحرير المالي بشكل كبير في تعميق ظاهرة الشمول المالي، من خلال تسهيل تدفق رؤوس الأموال وتعزيز التكامل المالي على الصعيد الدولي. [1]

ب_ قاعدة : 3 D [2]

إن الوضعية التي أفرزتها التطورات السابقة مهدت في بداية الثمانينات البروز ظواهر مالية وقانونية غير مسبوقة عاشتها الأسواق المالية عرفت بقاعدة D3، ساهمت بشكل كبير في ترسيخ التحولات المالية، ومن ثم إحداث تطور كبير في نشاط المؤسسات والأسواق المالية. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1. **تغير القوانين والتنظيمات:** وهو أن تقوم البلدان بإلغاء أو تجديد كل القوانين والتنظيمات التي كانت قيد عمل المؤسسات والأسواق المالية وإدخال سلسلة كاملة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة مختلف التذبذبات في معدلات الفائدة ومعدلات الصرف والمتمثلة في المشتقات المالية الاختيارات العقود المستقبلية المبادلات العقود الآجلة إلى جانب تحرير مختلف المعاملات في أسواق الصرف.

2. **تقليص دور الوساطة في التمويل:** وهو ما يسمح للمتعاملين الاقتصاديين الذين هم بحاجة للتمويل للجوء المباشر إلى الأسواق المالية بدلا من اللجوء إلى القروض المصرفية، بمعني الانتقال من التمويل غير المباشر من خلال الوساطة المالية والمصرفية إلى التمويل المباشر من خلال الأسواق المالية لإجراء مختلف عمليات التوظيف والاقتراض غير أن ذلك لم يفقد البنوك مكانتها ضمن المؤسسات المالية وأهميتها في تمويل الاقتصاد؛

3. **عدم الفصل بين مختلف أقسام أسواق رأس المال:** وهو ما يعني رفع وإلغاء الحواجز القانونية والإدارية داخليا، من خلال فتح مجال العمل للمؤسسات المالية في كل أقسام السوق المالي، وكذلك تمكين المؤسسات المالية المحلية من ممارسة النشاط المالي خارج حدود الدولة الواحدة. فالعولمة المالية لا تعني فقط انفتاح الأسواق القطرية على بعضها البعض، ولكن أيضا انفتاح الأقسام الموجودة داخل هذه الأسواق وتوسعها.[3]

ج– المشتقات المالية:

أسهم ظهور الأدوات المالية الحديثة، أو ما يُعرف بالمشتقات المالية، في تعزيز الشمول المالي من خلال تمكين المستثمرين من التحوط ضد تقلبات أسعار الفائدة، الأسهم، والعملات. وتُعد هذه

[1]– ميسم الصغير، **الشمولية المالية وأثرها على إقتصاديات الدول النامية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد 02، سنة 2012، ص 499 (بتصرف).

[2]– إكرام مالوسي، سنه مسعي، مرجع سابق، ص 19 .

[3] . ميسم الصغير، نفس المرجع السابق، ص 499. (بتصرف).

الأدوات وسيلة فعالة لإدارة المخاطر وتعزيز استقرار الأرباح، مما دفع الهيئات الرقابية إلى تبني سياسات تشجع على استخدامها، ضمن منهجيات جديدة لقياس أداء المؤسسات المالية.

إلى جانب ذلك، هناك عوامل أخرى مفسرة للشمول المالي، أبرزها التقدم التكنولوجي، تطور سوق السندات، إعادة هيكلة قطاع الخدمات، وصعود الرأسمالية، وكلها ساهمت في تسريع وتكريس الاندماج المالي العالمي.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالشمول المالي

يعد النمو الاقتصادي من أبرز المؤشرات التي تعكس تطور أداء الاقتصاد الكلي، وقد تنوعت النظريات المفسرة له عبر العصور، ومع تزايد الاهتمام بالشمول المالي، برزت الحاجة إلى فهم العلاقة بينه وبين النمو الاقتصادي، باعتباره أداة لتعزيز الإنتاجية وتحقيق التنمية الشاملة.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من تعريفات نذكر منها:

غرف كوسوف فلايدمير الاقتصادي الروسي بأن النمو الاقتصادي عبارة عن "التغير في حجم النشاط الاقتصادي"كما. يؤكد بونيه على أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية توسيع تلقائية تقاس بتغيرات كمية حادثة".[1]

يرى ريمون بار أن النمو الاقتصادي: عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان .[2] أما سيمون كوزنتس (Kuznets.(فيعرفه بأنه " ظاهرة كمية وتعني تزايد مستمر للسكان والناتج لكل فرد من السكان .[3]

---

[1]. بن عبد العزيز سميرة، طاهري العيد،أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي خلال الفترة 1990_2021.مجلة مجاميع المعرفة، رقم 9، عدد2 ، سنة 2023 ، ص 143.

[2] . ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (2012/1989)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و تجارية وعلوم التسيير. تخصص نقود ومالية، جامعة جزائر3 ،سنة 2014-2015، ص9.

[3] . بعوني ليلى، دراسة علاقة رأس مال البشري بالنمو الإقتصادي مع تطبيق على حالة الجزائر ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص سير الأراء والتحقيقات الاقتصادية، جامعة جزائر3، 2016/2015، ص29.

كما عرف أيضا: النمو الإقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير و الطويل.[1]

كما يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة المستمر الحاصلة في ناتج المحلي الإجمالي ،بحيث تكون هذه الزيادة تراكمية و مستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن ،و تكون أكبر من معدل نمو السكان، إضافة لتوفير خدمات الإنتاجية و الاجتماعية و كذلك حماية الموارد المتجددة و غير متجددة.[2]

من خلال مختلف التعاريف للنمو الاقتصادي توصلنا الى أن النمو الاقتصادي: هو العملية المستمرة و التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي.[3]

الفرع الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي:

يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد، وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

أولا– الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح على تسميته معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، وما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم، كما أن لكل دولة عملتها[4] الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس ولذلك تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

---

[1] . بالعيد محمد الحافظ، تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الإقتصادي ، مذكرة شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و تجارية وعلوم التسيير ، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2016/2015، ص 10.

[2]. لعقاب يسرى أسية ،درويش عمار ،محددات إقتصادية كلية للنمو الاقتصادي في جزائر: دراسة قياسي الفترة ما بين 2020/1970، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مجلد5، عدد2، سنة 2022، ص615.

[3] . الاجانب بن سلام، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2014/1970)، مذكرة مقدمة لشهادة ماستر، كلية علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 7.

[4] . زكرياء مسعودي، خليفة عزي، محددات النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي ECM,FMOLS دراسة قياسية الفترة 1980-2017، مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات. مجلد ، العدد 7، 2019، ص120.

ثانيا– الدخل الفردي: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

كما يمكن أيضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلا ومقارنتها بالقدرة الشرائية بنفس المقدار (أي دولار واحد) ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نموا وفق أكبر قدرة شرائية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

يتأثر النمو الاقتصادي بعدد من العوامل المتداخلة التي تختلف من دولة إلى أخرى حسب خصائصها الهيكلية والسياسية والاقتصادية، وتشمل هذه العوامل كلا من رأس المال البشري، والاستثمار، والتكنولوجيا، والسياسات الاقتصادية، وغيرها من المحددات التي تسهم في دفع عجلة النمو أو إعاقته.

الفرع الأول: العوامل الداخلية للنمو الاقتصادي

أولا– الرأسمال البشري: مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو الأفضل، والاستثمار في الإنسان يتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية، يبرز أثر الرأسمال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث و التطوير الذي حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية.

ثانيا– النمو السكاني: لم يكن النمو السكاني عقبة أمام النمو الاقتصادي إلا في الآونة الأخيرة، حيث زاد الاهتمام بقضايا النمو خاصة بالنسبة للدول النامية كثيفة السكان.

ثالثا– الاستهلاك النهائي: له تأثير كبير النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي و الذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة و استقطاب الاستثمار الأجنبي مما تكون هناك زيادة في الإنتاج و هذا لتلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي.[1]

[1]. نادية معلالة، مليكة درويش، أثر البرامج التنموية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 دراسة تحليلية قياسية الفترة 1985-2013، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير، تخصص تمويل التنمية، جامعة 8ماي 1945 قالمة، سنة 2014 /2015، ص17.

رابعا– التراكم الخام للأصول الثابتة: يعرف التراكم الخام للأصول الثابتة للأعوان الاقتصاديين على أنه قيمة الزيادة الحاصلة في سلع التجهيز و الخدمات المحملة لهذه السلع، كذلك بشمل هذا التراكم على الأراضي و العمارات، بذلك عند حساب هذا التراكم الخام فإنه يساهم بدرجة كبيرة في تحديد الناتج الداخلي الخام.

خامسا– التضخم: يعرف على أنه ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية، ويكون هذا الارتفاع مستمر ولفترة طويلة غي أسعار السلع والخدمات، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى التأثير في ميزانية الإفراد من خلال انخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الإفراد.

سادسا– البطالة: هو تعني وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في أي مجتمع، حيث ينجم عليها أثار القوة الشرائية لهؤلاء الإفراد حجم الادخار، كل هذه الآثار تعود بالسلب على معدلات نمو القطاعات التي تؤثر على النمو الاقتصادي.[1]

الفرع الثاني: العوامل الخارجية وتأثيرها على النمو الإقتصادي

الانفتاح التجاري (الانكشاف الإقتصادي): يدل هذا المحدد على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة، سواء على مستوى الصاد ارت أو الواردات، حيث كلماكان حجم هذه المبادلات كبيرا كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا، ففي دراسة لصندوق النقد الدولي وجد أنا لدول أكثر انفتاحا على العالم الخارجي حققت معدلات نمو مرتفعة نسبيا.

يعتبر مؤشر جوهري على قدرة الدولة التنافسية في السوق الدولية، وهذا الارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة في مجال العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري.

الاستثمار الأجنبي المباشر: يقصد به مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية الى الأقطار المستقبلية لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة بالمشاركة مع رأس المال المحلي إقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار، كما يعرف على أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار، وهو يعتبر من أهم

[1]. نادية معلالة، مليكة درويش، مرجع سابق، ص 18.

مصادر تمويل الدول النامية ألنه يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة، وبذلك يؤثر على مستوى التشغيل وعلى تركيبة عوامل الإنتاج، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية

وكذلك على المي ازن التجاري، كل هذا يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

الاستثمار الأجنبي له أثرين:

الأثر المباشر: يؤدي إلى زيادة معدلات نمو الاستثمارات المحلية، ويتحقق هذا الأثر إذا كانت هناك علاقة تكاملية أو طردية بين الاستثمار الأجنبي والاستثمارات المحلية.

الأثر غير مباشرة: يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا صاحبته آثار خارجية موجبة على الاستثمارات المحلية في الدول المضيفة، والتي تزيد من إنتاجية عنصر العمل ورأس المال في هذه الدول.

أسعار المحروقات: تلعب المحروقات دور كبير في تنمية وتطوير الدول المستهلكة لها أو المصدرة لها حيث تعد العصب الحيوي للدول المنتجة وأيضا الدول المستهلكة ومحركا أساسيا لاقتصادياتها، لدرجة أصبحت عنصر خالف بين الدول الكبرى للسيطرة على منابعها ومن ثم التحكم بأسعارها.

تلعب أسعار المحروقات ترتبط وتتأثر بعوامل عدة منها ما هي طبيعية ومنها ما هي سوقية ومنها ما هي سياسية فالدول المنتجة لها يتأثر نموها الاقتصادي بانخفاض أسعار المحروقات خاصة إذا كانت هذه الدول تعتمد في ميزانيتها على عائدات المحروقات باعتبارها أهم مصدر مواردها، أما الدول المستهلكة لهذه السلعة فارتفاع أسعار المحروقات يعرقل نموها الاقتصادي. لذا فعند زيادة أسعار المحروقات تسعى الدول المنتجة لها لزيادة إنتاجها للحصول على مداخيل إضافية تغطي حاجاتها الاقتصادية، أما الدول المستهلكة لها كالدول الصناعية فتسعى لزيادة إنتاجها من أجل تقليل وارداتها من المحروقات.[1]

المطلب الثالث: انعكاسات تعزيز الشمول المالي على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي

[1]. بكوش أيوب عبد الرحيم ،كريم طه خلق الله، محددات النمو الإقتصادي في دول ,MENA، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير ، تخصص اقتصاد كمي ،جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2020/2019، ص ص 26-27.

يعد تعزيز الشمول المالي أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، لما له من آثار إيجابية تمتد إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، فهو يساهم في تقليص الفقر، وتمكين الأفراد اقتصاديا، وتحفيز الاستثمار، مما ينعكس بشكل مباشر على تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار المجتمعي.

الفرع الأول: انعكاس تعزيز الشمول المالي على النمو الاقتصادي

يرتبط عمق انتشار الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في الدولة، حيث يساهم التوسيع في استخدام الخدمات المالية وسهولة الوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير رسمي الى القطاع الرسمي وهو ما يساهم في زيادة مستويات النمو الاقتصادي، وذلك لوجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي فكلما زاد معدل الشمول المالي زادت مستويات النمو الإقتصادي والعكس صحيح يمكن تحسين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في آن واحد من خلال الوصول الى نمو شامل ومستدام وذلك بتشجيع السياسات والإصلاحات التي تعزز الطلب على الخدمات المالية وكذلك تكثيف الخدمات المالية وهو ما يحفز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات في نفس الوقت، كما يتطلب تحرير الإطار التنظيمي للاستثمار وخلق بيئة مواتية للصادرات من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية ومحاربة الفساد، كل هذا سيعمل على تعزيز النمو الاقتصادي الذي سيؤدي بدوره الى زيادة العرض من الخدمات المالية المتاحة.

الفرع الثاني: انعكاسات تعزيز الشمول المالي على النمو الاجتماعي.

أثبتت الدراسات أن الشمول المالي له دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة وتم ملاحظة ذلك في أكثر من 90 دولة نامية، حيث وثق تقرير التنمية المالية العدلية للبنك الدولي عام 2014 أم أكثر من ثلثي الوكالات التنظيمية الإشرافية مت تكليفها بتشجيع تطبيق الشمول المالي، وبالفعل وضعت أكثر من 50 دولة أهداف رسمية مالية لتحقيقه أشار تقرير صندوق النقد العربي عام 2015 أنه قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، ووجود نسبة متزايدة لشرائح المجتمع والقطاع الاقتصادي مستبعدة من الخدمات المالية يصعب استمرارية الاستقرار المالي، كما أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، كما يؤدي إلى وجود قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره الى زيادة استقرار النظام المالي، كما يزيد من كفاءة عملية

الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي مما يدعم فاعلية السياسة النقدية، حيث يلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع الخاطرة وتفادي تركزها .

عادة ما يتميز القطاع المالي بقاعدة ودائع مستقرة ومتنوعة فيما يخص الالتزامات، حيث ثبت أن الزيادة بنسبة 10% من نصيب الأشخاص القادرين على الحصول على خدمة الودائع الصرفية قد يؤدي الى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاث الى ثمانية نقاط في المئة.

تشكل خسائر القروض الصغيرة مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض البنكية وبالتالي فإن زيادة التمويل الشامل من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي الى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية، وقد ثبت أن الشمول المالي قد يؤدي إلى تغير بنية النظام المالي ودعم كفاءته.[1]

المبحث الثالث: عرض وتقييم الدراسات السابقة

من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق فيه على عرض الدراسات السابقة، وبعدها تناول تقييم الدراسات السابقة من خلال تقييم الدراسات السابقة تم تناول مناقشة الدراسات السابقة وأوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

رغم وجود بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع حسب ما تم الإطلاع عليه، وفي حدود ما توفرت لدينا من معلومات علمية التي أنجزت في مختلف جامعات الوطن والخارج، التي تناولت موضوع الشمول المالي والنمو الاقتصادي، سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم الدراسات العربية والأجنبية.

الفرع الأول: الدراسات العربية

[1]. بلكحل حضرية، واقع إستراتيجية الشمول المالي في المنطقة العربية :جهود مبادرات، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، مجلد 4,العدد1، 2023، ص ص 549-550.

دراسة (دردور، حركات، 2020)[1]

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2017، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، تمثل عينة الدراسة البيانات الرسمية المتعلقة بمؤشرات الشمول المالي، والتي تشمل عدد الفروع البنكية، القروض المصرفية، والودائع المصرفية، بينما تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع للنمو الاقتصادي، أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث تبين أن زيادة عدد الفروع البنكية والقروض المصرفية تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، في حين أن الودائع المصرفية كان لها تأثير سلبي، كما أكدت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وجود تأثيرات قصيرة الأجل بين المتغيرات، مما يشير إلى أهمية تعزيز الاستثمار في المشاريع الإنتاجية بدلا من التركيز على الودائع غير المستثمرة، وتوصي الدراسة بضرورة توعية الأفراد حول أهمية استثمار المدخرات في مشاريع اقتصادية تساهم في تعزيز النمو، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية المالية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

دراسة (حسن، 2020)[2]

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1995-2018)، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن سؤالين رئيسيين: ما هو تأثير التعاملات البنكية على النمو الاقتصادي؟ وما طبيعة العلاقة بين العمق المالي وتخفيض معدلات الفقر في مصر؟ استخدمت الدراسة منهجية ARDL لتحليل العلاقة بين المتغيرات، حيث شملت العينة بيانات اقتصادية تغطي المؤشرات المالية والاقتصادية لمصر خلال الفترة الزمنية المذكورة، ومن بين أهم النتائج، أظهرت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين مؤشر الشمول المالي، المتمثل في ودائع القطاع العائلي في البنوك التجارية، والنمو الاقتصادي، أما على المدى القصير، فتبين أن هناك علاقة إيجابية ومهمة بين القروض المستحقة على القطاع العائلي وودائعه في البنوك التجارية من جهة، والنمو

[1] أسماء دردور، سعيدة حركات، **قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 04، 2020، ص ص 71-90.

[2] حسن أمين محمد محمود، **أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 11، العدد 02، الجزء الأول، 2020، ص ص 297-342.

الاقتصادي من جهة أخرى، كما أكدت النتائج أن هناك علاقة مباشرة وإيجابية بين تخفيض معدلات الفقر، المقاسة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل، ومؤشرات العمق المالي مثل حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وعدد ماكينات الصراف الآلي، توصي الدراسة بضرورة تعزيز الشمول المالي في مصر عبر تحسين الثقافة المالية، وحماية العملاء، وتوفير الخدمات المالية للفئات ذات الدخل المنخفض، خاصة من خلال التمويل الصغير، مما يعزز الاندماج المالي والاقتصادي لهذه الفئات.

دراسة (بن منصور، 2022)[1]

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات لقياس وتحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2004-2019، تمثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المتغير التابع، حيث يعبر عن معدل النمو الاقتصادي، أما المتغير الأساسي في الدراسة فهو مؤشر الشمول المالي، والذي تم احتسابه باستخدام تحليل المركبات الأساسية بناء على أربعة متغيرات رئيسية، هي: عدد الفروع البنكية لكل 1000 كم^2، عدد الفروع البنكية لكل 100,000 بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم^2، وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 بالغ، كما تضمنت الدراسة متغيرات تحكم أخرى تشمل الاستثمار، ممثلا في إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، بالإضافة إلى سعر الصرف الحقيقي الذي يعبر عن سعر صرف العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي، استخدمت الدراسة نموذج ARDL لتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات، كما تم إدراج متغيرات الإبطاء الزمنية لتقدير التأثيرات طويلة وقصيرة الأجل، أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث يؤدي ارتفاع مؤشر الشمول المالي بنقطة واحدة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار 2.7 نقطة، ومع ذلك، لم تثبت العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي على المدى القصير أو الطويل.

[1] بن منصور نجيم، **أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-2019**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 28، ص ص 257-274.

دراسة (حفصي، 2022)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019، وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، شملت الدراسة بيانات سنوية مستمدة من البنك الدولي، حيث تم قياس الشمول المالي من خلال عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ كمؤشر للانتشار المصرفي، وعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ كمؤشر للخدمات المالية، بينما تم قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث تبين أن زيادة عدد فروع البنوك التجارية والمقترضين من البنوك تسهم بشكل إيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي، كما خلصت الدراسة إلى أن أي تغير في مستوى الشمول المالي يؤدي إلى تغير مماثل في النمو الاقتصادي، مما يعكس أهمية تعزيز الخدمات المالية وزيادة الوعي المصرفي، وبناء على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق الشمول المالي في الجزائر من خلال زيادة عدد الفروع البنكية، وتسهيل الحصول على القروض، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لذلك من أثر إيجابي على تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

دراسة (Dinh and Nguyen, 2019)[2]

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير الشمول المالي على التنمية الاقتصادية في دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تغطي الدراسة الفترة من 2010 إلى 2015 وتشمل 23 دولة آسيوية، اعتمد الباحثون على منهج كمي باستخدام برنامج STATA12 لتحليل العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية، حيث تمثل مؤشر التنمية البشرية (HDI) المتغير التابع، بينما تشمل المتغيرات المستقلة

[1] حفصي بونبعو ياسين، **العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر للفترة 2004-2019 دراسة قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 1، ص ص 451-468.

[2] Dinh Thi Thanh Van, **The Impacts of Financial Inclusion on Economic Development: Cases in Asian-Pacific Countries,** Comparative Economic Research. Central and Eastern Europe, Volume 22, Number 1, 2019, PP 08-16.

عدد فروع البنوك لكل 100,000 بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 بالغ، نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة النقد الواسع (M2) من الناتج المحلي الإجمالي، أظهرت النتائج أن زيادة عدد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي وكذلك ارتفاع نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص تؤثر إيجابا على التنمية الاقتصادية، بينما لم يكن هناك تأثير معنوي للنقد الواسع، وأوصت الدراسة حكومات الدول النامية بتوسيع شبكة الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي، وتعزيز التعليم المالي، وتشجيع المعاملات الإلكترونية، إضافة إلى تبني سياسات تدعم الشمول المالي عبر تطوير التكنولوجيا المالية.

دراسة (Mozamel, Issam, 2022)[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة من 2006 إلى 2020، حيث تسعى للإجابة عن السؤال الرئيسي: ما أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في السودان؟ وقد تم استخدام مؤشرات تشمل عدد ماكينات الصراف الآلي، عدد فروع المصارف السودانية، ومؤشر سهولة أداء الأعمال لقياس تأثيرها على النمو الاقتصادي، والذي تم تمثيله بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي الموجه (VAR) واختبار السببية لأنجل وغرانجر لتحليل العلاقة بين المتغيرات، حيث أظهرت النتائج أن عدد فروع البنوك ومؤشر سهولة أداء الأعمال لهما تأثير على نمو الاقتصاد السوداني، كما توجد علاقة سببية بين عدد ماكينات الصراف الآلي والنمو الاقتصادي، توصي الدراسة بضرورة توفير الخدمات المصرفية وتسهيل فتح الحسابات المصرفية والحصول على التراخيص التجارية، بالإضافة إلى توسيع نطاق الخدمات المصرفية لتشمل جميع أقاليم السودان، مما يعزز من الشمول المالي ويدعم النمو الاقتصادي.

[1] Mozamel Aldai Alabass Alfaki, Issam A.W. Mohamed, **The Relationship Between Financial Inclusion and Sudanese Economic Growth 2006- 2020**, Bait Al-Mashura, Issue 18, 2022, PP 280-309.

دراسة (Sumanta, Jie, Kazuo, 2023)[1]

تتمحور هذه الدراسة حول تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية خلال الفترة من 2004 إلى 2019. تم تنفيذ الدراسة على عينة من 104 دولة نامية، حيث تم تطوير مؤشر مركب لقياس الشمول المالي، استخدمت الدراسة تقنية تقدير اللوحة الديناميكية (Dynamic Panel Estimation) لتحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، أظهرت النتائج أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، إذ يسهم في توفير فرص اقتصادية للأفراد ذوي الدخل المنخفض، مما يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي، ومع ذلك، لم يكن لهذا التأثير نفس الأهمية في البلدان ذات الدخل المرتفع، حيث يكون الوصول إلى الخدمات المالية مرتفعا بالفعل، كما قارنت الدراسة بين الشمول المالي والتطور المالي، وخلصت إلى أن الشمول المالي يسهم في التطور المالي من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، لكنه ليس العامل الوحيد في تحقيق التنمية المالية، توصي الدراسة بأن تتبنى البلدان النامية سياسات تعزز الشمول المالي من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، مع التركيز على تحسين كفاءة المؤسسات المالية والأسواق الرأسمالية.

دراسة (Siddiki and Ladi, 2024)[2]

تهدف هذه الدراسة إلى إعادة تقييم العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي على المستوى العالمي، باستخدام نموذج الانحدار الحدي للبيانات اللوحية، وذلك بالاعتماد على بيانات 153 دولة خلال الفترة من 2011 إلى 2020، يتمثل المتغير المستقل في الشمول المالي، الذي تم قياسه من خلال معدل امتلاك الحسابات المالية سواء في المؤسسات المصرفية أو عبر مقدمي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، في حين تم قياس النمو الاقتصادي، وهو المتغير التابع، عبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما تضمنت الدراسة متغيرات ضابطة مثل مستوى التنمية المالية، جودة المؤسسات، والعولمة الاقتصادية، بهدف تحليل دورها في التأثير على العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

---

[1] Sumanta Kumar Saha, Jie Qin, Kazuo Inaba, **The impact of financial inclusion on economic growth in developing countries,** Journal of Accounting, Business and Finance Research, Vol. 16, No. 1, 2023, pp. 12-29.

[2] Jalal Siddiki, Ladi R. Bala-Keffi, **Revisiting the relation between financial inclusion and economic growth: a global analysis using panel threshold regression,** Economic Modelling 135 (2024), PP 1-12.

أظهرت النتائج أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، لكن هذا التأثير يختلف باختلاف مستوى التنمية المالية، حيث كان أكثر وضوحا في الدول ذات الدخل المرتفع مقارنة بالدول ذات الدخل المنخفض، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة غير خطية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث تزداد فوائد الشمول المالي بعد تجاوز مستوى معين من التطور المالي، بالإضافة إلى ذلك، يختلف تأثير الشمول المالي تبعا للمنطقة الجغرافية ومستوى الاستقرار الاقتصادي، حيث كان التأثير أقل في الدول الهشة، كما تبين أن العولمة تلعب دورا متباينا في هذه العلاقة، إذ كانت إيجابية في بعض المناطق وسلبية في مناطق أخرى، تؤكد هذه الدراسة على ضرورة تكييف سياسات الشمول المالي وفقا لمستوى التنمية المالية في كل دولة، وتعزيز الأطر المؤسسية والسياسات التنظيمية لضمان تحقيق أقصى استفادة من الشمول المالي في دعم النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة

من خلال تقييم الدراسات السابقة تم تناول مناقشة الدراسات السابقة وأوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

الفرع الأول: مناقشة الدراسات السابقة

أجمعت الدراسات السابقة، سواء العربية أو الأجنبية، على أهمية الشمول المالي ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث سعت جميع الأبحاث إلى استكشاف العلاقة بين مدى انتشار الخدمات المالية ومستويات النمو في الاقتصادات المختلفة، وقد اعتمدت الدراسات على مناهج تحليلية مختلفة، حيث لجأت بعض الأبحاث إلى نماذج قياسية تقليدية مثل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحليل العلاقة طويلة وقصيرة المدى بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، في المقابل، استخدمت بعض الدراسات نماذج متقدمة مثل نماذج الانحدار العشوائي (Random Effects) ونماذج بيانات البانل الديناميكية (GMM) لقياس تأثير الشمول المالي على النمو في سياقات مختلفة.

من حيث العينة وحجمها، تباينت الدراسات فيما بينها، فقد اعتمدت بعض الدراسات على عينات صغيرة شملت بيانات لدولة واحدة مثل الجزائر، بينما لجأت أخرى إلى عينات أوسع شملت عدة

دول نامية أو متقدمة، مما ساعد في تقديم مقارنات دولية حول فعالية سياسات الشمول المالي، كما أن بعض الدراسات ركزت على فترات زمنية قصيرة نسبيا (أقل من 10 سنوات)، في حين امتدت دراسات أخرى لفترات زمنية أطول مما عزز من موثوقية النتائج.

أما بالنسبة للمتغيرات المستخدمة، فقد اتفقت غالبية الدراسات على استخدام مؤشرات الشمول المالي مثل نسبة السكان الذين يمتلكون حسابات مصرفية، حجم القروض المقدمة للأفراد والشركات الصغيرة، وانتشار الصرافات الآلية ونقاط البيع الإلكترونية، كما اعتمدت الدراسات على متغيرات أخرى لضبط التأثيرات، مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التضخم، ومستوى التعليم.

وفيما يخص النتائج، فقد أظهرت معظم الدراسات علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث أكدت أن تعزيز الشمول المالي يساهم في زيادة فرص الاستثمار، دعم المشاريع الصغيرة، وتحفيز الاستهلاك، ومع ذلك، أشارت بعض الأبحاث إلى أن العلاقة قد تكون ضعيفة أو غير واضحة في بعض الدول، خاصة في ظل غياب السياسات الداعمة أو ضعف البيئة المؤسسية.

بشكل عام، تعكس هذه الدراسات مدى تعقيد العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، مما يؤكد أهمية النظر إلى العوامل المؤثرة الأخرى مثل السياسات الحكومية، التطور التكنولوجي، ومدى استقرار النظام المالي لضمان تحقيق أقصى استفادة من مبادرات الشمول المالي.

الفرع الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال عرض الدراسات السابقة تبين أن هناك نقاط توافق ونقاط اختلاف مع الدراسة الحالية نذكر منها ما يلي:

- تتفق دراستنا مع جميع الدراسات السابقة في سعيها للكشف عن العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.
- تتفق دراستنا مع الدراسات السابقة في اعتمادها على المؤشرات الإحصائية المستندة إلى بيانات سنوية.

- تعتمد دراستنا، مثل الدراسات السابقة، على البيانات والإحصائيات الرسمية لقياس العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.
- تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في النطاق الجغرافي، حيث تركز حصريا على الجزائر، بينما تناولت بعض الدراسات الأخرى دولا متعددة أو مقارنات إقليمية.
- تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في أنها لا تستخدم النماذج القياسية المتقدمة، بل تقتصر على تحليل المؤشرات الإحصائية دون اللجوء إلى أساليب النمذجة الاقتصادية المعقدة.
- تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية المدروسة، إذ ركزت بعض الدراسات على بيانات طويلة الأجل أو مقارنات عبر فترات زمنية مختلفة، بينما تعتمد دراستنا على أحدث الإحصائيات المتاحة حول الجزائر.

خلاصة الفصل:

يخلص هذا الفصل إلى أن الشمول المالي يلعب دورا محوريا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مما يسهّل تعبئة المدخرات، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزيادة الفرص الاستثمارية، وقد استعرض الفصل الإطار المفاهيمي للشمول المالي، موضحا أبعاده الرئيسية مثل إتاحة الخدمات المصرفية، والتأمين، والائتمان، والمدفوعات الرقمية، فضلا عن مؤشرات قياسه عالميا.

كما ركز الفصل على العلاقة النظرية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، مستندا إلى نظريات التنمية المالية التي تؤكد أن تعميم الخدمات المالية يحفز الكفاءة الاقتصادية، ويقلل من حدة الفقر، ويدعم الاستقرار المالي، بالإضافة إلى ذلك، ناقش الفصل التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي الشامل، مثل نقص البنية التحتية المالية، وضعف الثقافة المالية، وعدم ملائمة المنتجات المالية لاحتياجات الفئات المهمشة.

ختاما، يشكل هذا الفصل أساسا نظريا لفهم الآليات التي يمكن من خلالها للشمول المالي أن يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، مع التأكيد على أهمية السياسات العامة والمبادرات المؤسسية في تعزيزه، وتعد هذه الخلاصة مدخلا أساسيا للتحليل التطبيقي في الفصل اللاحق، والتي ستستكشف تأثير الشمول المالي على مؤشرات النمو في سياقات اقتصادية مختلفة.

الفصل الثاني:

دراسة حالة بعض الدول النامية

المبحث الأول: الشمول المالي في جمهورية مصر العربية

تتطلع مصر في أن تكون رائدة في مجال المدفوعات الرقمية بحيث تعمل على تدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي للمواطنين باعتباره أحد ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي، حيث يعمل الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير رسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، كما يحسن المستوي المعيشي لألف ارد ويخفض في معدل الفقر.

المطلب الأول: الشمول المالي في جمهورية مصر العربية وأهم المبادرات التي قامت بها

يتحمل البنك المركزي المصري (CBE) مسؤولية تعزيز و تنسيق الشمول المالي في مصر و يعتبره هدفا استراتيجيا يمكن متابعته إلى جانب هدفه الأساسي المتمثل في ضمان وجود نظام مالي مستقر و سليم، و يأتي ذلك من منطلق اعتبار الشمول المالي أولوية وطنية وفقا لرؤية مصر 2030 قامت مصر بمجموعة من المبادرات والإجراءات التي من شأنها تعزيز الشمول المالي ومن أهمها:

على المستوى المحلي:

اتخذت مصر مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي منها:

- مبادرة تشجيع البنوك على فتح فروع صغيرة:

سعى البنك المركزي المصري إلى تعزيز إنتشار الجهاز المصرفي وتوسيع دائرة نشاطه، وتوسيع قاعدة عملائه وذلك قرر في ديسمبر 2013 السماح للبنوك بفتح فروع صغيرة تقدم خدمات التجزئة المصرفية، على أن يخصص من رأس المال الأساسي للبنك 5 مليون جنيه مصري لكل فرع صغير داخل محافظات القاهرة الكبرى 2مليون لكل فرع خارجها.[1]

- مبادرة حساب لكل مواطن:

[1]. رعاد شهرة، منصور حنان، الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة بعض الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة بلحاج بوشعيل، عين تيموشنت، سنة 2023-2024، ص 36.

دشن البنك المركزي هذه المبادرة لغرض دمج أكبر عدد من المواطنين في المنظام المصرفي الرسمي من خلال تحفيز المواطنين على فتح حسابات مصرفية، تمت هذه المبادرة بالتعاون مع جميع البنوك العاملة في مصر من خلال تقديم تسهيلات لفتح الحسابات، وأهمها عدم اشتراط حد أدنى لفتح الحساب مع تنظيم حملة دعائية تعتمد على التواجد في النوادي والمدارس والجمعيات لتوعية المواطنين وخاصة الذين هم من الأقاليم والمناطق النائية.

• المدفوعات بواسطة الهواتف المحمولة:

أطلقت الوزارة المصرية للتكنولوجيا مبادرة للدفع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الهاتف، حيث قدم البنك الأهلي المصري عدة بالمشاركة مع شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي، وقد أتاحت هده الخدمة للعملاء إجراء عملية الدفع والتحويل للأموال باستخدام الهاتف وبطريقة آمنة. وقد ألقت هده الطريقة رواجا كبي ار في مصر حيث اعتمدتها عدة شركات أخرى.

• مبادرة خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي:

قامت الو ازرة المصرية بالتعاون مع البنك المركزي المصري بإصدار بطاقة الحكومة المصرية لصرف المرتبات وكافة المستحقات للعاملين بالدولة، كما قررت الوزارة في يوليو 2018 أن يكون تحصيل جميع مستحقات الجهات الحكومية، بما في ذلك المستحقات الجمركية والضريبية من خلال أدوات الدفع الإلكتروني.

2. على المستوى الإقليمي:

شاركت مصر في مجموعة من التحالفات والترتيبات الإقليمية والدولية لتعزيز الشمول المالي ومنها:[1]

• عضوية التحالف الدولي للشمول المالي:

[1] . رعاد شهرة، منصور حنان، المرجع السابق نفسه، ص 37.

في سنة 2013 أصبح البنك المصري عضوا فعال بالتحالف الدولي للشمول المالي، ويضم هذا التحالف ما يزيد عن90 دولة، يعمل هذا التحالف من خلال سبع مجموعات عمل عن الموضوعات المشتركة بين الدول الأعضاء تقوم بإعداد دراسات وتقارير عن تجارب الدول في مجال الشمول المالي، وينظم هذا التحالف مؤتمرات دورية لتبادل الخبرات العلمية بين البنوك المركزية للأعضاء.

شغلت مصر عدة مناصب هامة في هذا التحالف ومنها اختيار محافظ البنك المركزي نائب الرئيس مجلس إدارة التحالف سنة2018 ثم رئيسا لهذا المجلس في 2019.

• تنظيم مؤتمر الشمول المالي بمدينة شرم لشيخ لعام 1:2017

تعد مصر أول دولة عربية تستضيف مؤتمر التحالف الدولي للشمول المالي، انعقد بمدينة شرم الشيخ، تحت رعاية رئاسة الجمهورية في سبتمبر 2017، بمشاركة أكثر من 94 دولة و119 مؤسسة عالمية.

يقام هذا المؤتمر كل عام في دولة من دول العالم بالتعاون مع هذا التحالف بعرض أحدث السياسات والاستراتيجيات التي قامت بها دول الأعضاء في هذا المجال عالميا.

وقد حقق المؤتمر العديد من النتائج منها قدرة النساء على الوصول الى الخدمات المالية، وإعلان منظمة التحالف الدولي للشمول المالي عن مكتب إقليمي جديد في افريقيا يهدف الى تعزيز التعاون المشتركين أعضائه على انجاز الأولويات الإقليمية وتبادل الخبرات الإقليمية.

• المشاركة في المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية:

أعلن الصندوق العربي في سنة 2017 من خلال فعاليات المؤتمر لتعزيز الشمول المالي، والذي انعقد في مصر، بالمشاركة مع الوكالة الألمانية للتنمية، تهدف هذه المبادرة إلى دعم جهود الدول العربية في استراتيجيات تساعد على تعزيز إتاحة الخدمات المالية، وبحث آليات تنفيذ سياسات الشمول المالي للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.[1]

[1] . رعاد شهرة، منصور حنان، المرجع السابق نفسه، ص 38.

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في مصر

يهدف الشمول المالي إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر أتاحتها من الأفراد، والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة والفقيرة والمحرومة، من خلال لجوء تكاليف منافسة وعادلة، لتفادي ب الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة و المالية القنوات عبر التنمية هداف لتحقيق أ المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملا أساسيا تلك الفئات إلى القنوات غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة، فتعميم الخدمات المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي، وال يمكن تحقيق الشمول المالي بالشكل والمستوي المطلوب دون التركيز علي تثقيف المواطنين ماليا وزيادة درجة الوعي المالي لتلك الفئات، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراك للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية.

وبناء عليه سيتم تناول مؤشرات الشمول المالي كما هو موضح في شكل من خلال ثلاث أبعاد وهي:

1-مؤشر العمق المالي

2-مؤشر الإتاحة المالي

3-مؤشر الاستخدام المالي.[1]

[1] . أحمد سعيد البكل، إيمان فاروق الحداد، الشمول المالي و انعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، المجلد 15، العدد 14، 2022، ص 173.

الشكل (2-1): مؤشرات الشمول المالي

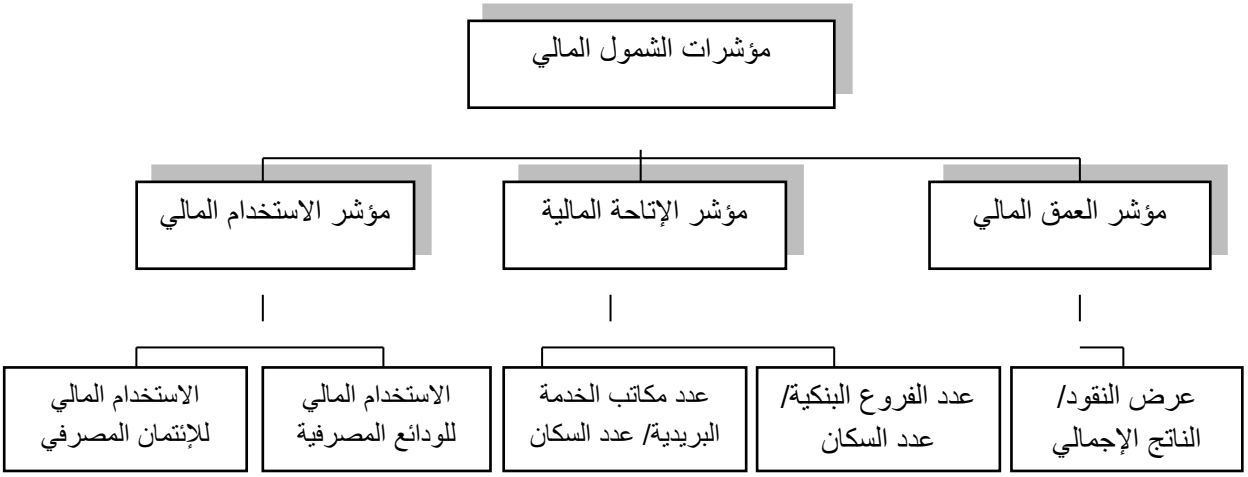

تعتبر هذه المؤشرات الثلاثة من نمط المؤشرات التقليدية البسيطة و غير معقدة لأنها تستند في عملية حسابها إلى المجاميع النفسية و الائتمانية على المستوى الكلب للاقتصاد، حيث توضح لنا مؤشرات قياس الشمول المالي الى أي مدى يتمتع القطاع والمرونة و القدرة على التطبيق داخل المجتمع ،وتتمثل هذه المؤشرات كالأتي:

1 مؤشر العمق المالي:

يعتبر مؤشر العمق المالي من أحد أهم المؤشرات المعبرة عن التنمية المالية، فزيادة العمق المالي يسهل عملية تنمية المدخرات بشكل كفء ويساعد في تحسن كفاءة توزيع الموارد المالية كما يساهم في توفير خيارات أكثر من الخدمات المالية التي من شأنها أن تؤدي إلي زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وزيادة العمق المالي يعكس حالة القطاع المصرفي وقدرته في الحفاظ علي حقوق المودعين والمستثمرون في الأسواق المالية، كما يقيس هذا المؤشر مدي ارتفاع نسبة التعامل بالنقد في الاقتصاد باعتبار أن النقود تستخدم في سداد الالتزامات المالية وفي تكوين رصيد من المدخرات وفي الصرف علي متطلبات الاستثمار، و يتم قياس ذلك عن طريق معرفة نسبة عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 إلى الناتج الإجمالي.[1]

[1]. أحمد سعيد البكل، إيمان فاروق الحداد، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، المرجع السابق نفسه، ص 174.

جدول (2–1): مؤشر العمق المالي في مصر خلال الفترة.2000–2020

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP (بالمليار دولار)	(بالمليار دولار) عرض النقود بالمفهوم الواسع M2)بالمليار دولار	مؤشر العمق المالي M2/ GDP
2000	99.8	86.9	%77
2001	97.6	85.1	%87
2002	87.9	83.8	%95
2003	82.9	89.7	%108
2004	78.8	80.2	%102
2005	89.7	84.4	%94
2006	107.5	97	%90
2007	130.5	115.6	%89
2008	162.8	136	%84
2009	189	153	%81
2010	218.9	165.5	%76
2011	236	179.5	%76
2012	249.4	184.5	%66
2013	288.6	214	%74
2014	305.5	220.7	%72
2015	332.7	249.4	%75
2016	332.9	354.8	%104

2017	235.4	319.5	%136
2018	237.4	204.1	%86
2019	302.3	250.2	%83
2020	361.8	290.3	%80

المصـــدر: أحمـد سـعيد البكـل، إيمـان فـاروق الحـداد، الشـمول المـالي و انعكاسـاته علـى معـدل النمـو الاقتصـادي في مصـر، مجلـة كليـة السياسـة و الاقتصـاد، مجلـد 15، العـدد 14، 2022، ص 145.

يظهـر جـدول مؤشـر العمـق المـالي في مصـر خـلال الفـترة 2000–2020 تطـورا تـدريجيا في أداء القطـاع المـالي، وذلـك مـن خـلال تتبـع نسـبة عـرض النقـود الواسـع (M2) إلى النـاتج المحلـي الإجمـالي (GDP). ويعـد هـذا المؤشـر أداة هامـة لقيـاس مـدى تعمـق وتطـور النظـام المـالي، حيـث يعكـس ارتفاعـه قـدرة القطـاع المـالي علـى حشـد المـدخرات وتمويـل النشـاط الاقتصـادي. ارتفـع المؤشـر مـن 77% سـنة 2000 إلى 80% سـنة 2020، مـع تسـجيل أدنى قيمـة لـه عـام 2012 بنسـبة 66 %، بينمـا بلـغ ذروتـه في 2017 بنسـبة 136%، عقـب تحريـر سـعر الصـرف في 2016 . ويمـر المؤشـر بعـدة مراحـل؛ فقـد شـهد نمـواً ملحوظـاً بـين 2000 و2004، ثم تقلبـات مرتبطـة بالأزمـة الماليـة العالميـة بـين 2005 و2009، تبعهـا تراجـع في مرحلـة مـا بعـد الثـورة، ثم قفـزة في السـنوات التاليـة للإصـلاحات الاقتصـادية. ويعكـس ارتفـاع المؤشـر في بعـض الفـترات توسـعاً في السـيولة قـد يكـون إيجابيـاً إذا واكبـه نمـو اقتصـادي، أو سـلبياً إذا أدى إلى تضـخم، بينمـا يشـير انخفاضـه إلى ضـعف في كفـاءة النظـام المـالي أو تراجـع ثقـة الأفـراد بـه. وبنـاء علـى ذلـك، يوصـى بتعزيـز الشـمول المـالي وتوسـيع نطـاق الابتكـار الرقمـي في الخـدمات الماليـة، إلى جانـب ضـمان اسـتقرار السياسـات النقديـة، بمـا يسـهم في الحفـاظ علـى مسـار تصـاعدي لمؤشـر العمـق المـالي بشـكل مسـتدام. وعليـه، فـإن أداء هـذا المؤشـر في مصـر يُظهـر تحسـناً عامـاً، رغـم التحـديات، مـا يـدل علـى تطـور تـدريجي للنظـام المـالي و قدرتـه علـى دعم النمو الاقتصادي

2-مؤشر الإتاحة المالية

يقيس هذا المؤشر مدي مقدرة القطاع المالي على جذب العملاء أو المستهلكون وذلك من خلال سهولة وصول أفراد المجتمع لكل الخدمات والمنتجات المالية بطريقة سهله، وذلك من خلال معرفة هيكل الجهاز المصرفي وعدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف شخص من السكان، فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور هو ذلك القطاع الذي يجعل الوصول إلى الخدمات المالية سهال أكبر عدد من السكان[1].

جدول (2-2): مؤشر الإتاحة المالية في مصر خلال الفترة(2000_2020)

السنوات	تعدد السكان (القيمة بالمليون)	إجمالي عدد الفروع البنكية	عدد مكاتب الخدمة البريدية القيمة بالألف	قيمة الإتاحة المالية في البنوك . (عدد الفروع /عدد السكان	مؤشر الإتاحة المالية في البريد)عدد مكاتب البريد/ عدد السكان
2000	63.9	2341	3312	3.7	5.2
2001	65.2	2361	3381	3.6	5.2
2002	66.6	2460	3464	3.7	5.2
2003	67.9	2610	3520	3.8	5.2
2004	68.8	2745	3591	4.0	5.2
2005	70.1	2847	3471	4.1	5.0
2006	71.3	2944	3607	4.1	5.1
2007	72.9	3056	3641	4.2	5.0
2008	74.4	3297	3669	4.4	4.9
2009	76	3443	3701	4.5	4.9
2010	77.8	3502	3754	4.5	4.8

[1]. أحمد سعيد البكل، إيمان فاروق الحداد، الشمول المالي و انعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، المرجع السابق نفسه، ص 176.

2011	79.6	3573	3779	4.5	4.7
2012	81.5	3610	3794	4.4	4.7
2013	83.6	3651	3826	4.4	4.6
2014	85.8	3712	3865	4.3	4.5
2015	87.9	3768	3911	4.3	4.4
2016	92.4	4096	3944	4.4	4.3
2017	94.8	4293	3959	4.5	4.2
2018	96.8	4626	3994	4.8	4.1
2019	100.8	4365	4021	4.3	4.0
2020	101.7	4402	4060	4.3	4.0

المصدر: أحمد سعيد البكل، إيمان فاروق الحداد، الشمول المالي و انعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، مجلد 15، العدد 14، 2022، ص 177.

يعرض جدول رقم (2-2) تطور مؤشرات الإتاحة المالية في مصر خلال الفترة 2000–2020، ويُظهر نمواً تدريجياً في حجم الخدمات المالية المتاحة للسكان. فقد ارتفع عدد فروع البنوك، وماكينات الصراف الآلي، ومكاتب البريد، إلى جانب تحسن نسبي في قيمة الإيداعات وعدد الحسابات البنكية لكل ألف نسمة. إلا أن التحليل المرفق يشير إلى أن هذه الزيادة لا تزال غير كافية لتلبية احتياجات السكان، إذ أن نسبة الإتاحة المالية في مصر لم تتجاوز 5%، مقارنة بالمعدلات العالمية التي تتراوح بين 220 إلى 250 فرعاً ومكتباً لكل 100 ألف نسمة. كما تُظهر الأرقام أن مستوى الشمول المالي لا يزال محدوداً رغم التقدم المسجل، ما يعكس الحاجة إلى مزيد من التوسع في البنية التحتية المالية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة المالية..

3-مؤشر الاستخدام المالي:

يعبر هذا المؤشر عن مدي قدرة المجتمع على استخدام الخدمات والمنتجات المالية والتي أصبحت متاحة بالفعل من القطاع المالي، وذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم الائتمان نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.[1]

جدول (2-3): مؤشر الاستخدام المالي في مصر خلال الفترة (2000_2020)

السنة	الودائع المصرفية (بالمليار دولار)	الإئتمان المصرفي (بالمليار دولار)	إنتاج المحلي الإجمالي GDPبالدولار	مؤشر استخدام المالي للودائع المصرفية	مؤشر استخدام المالي للائتمان المصرفي
2000	61.3	43.1	99.8	%61	%43
2001	63.8	42.8	97.6	%65	%44
2002	58.6	40.1	87.9	%67	%46
2003	62.1	39	82.9	%75	%47
2004	75	39.5	78.8	%95	%50
2005	85.3	51.3	89.7	%95.6	%57
2006	96.6	57	107.5	%90	%53
2007	109.3	67.8	130.5	%84	%52
2008	120.6	83.1	162.8	%74	%51
2009	134.4	92.6	189	%71	%49
2010	140.9	97	218.9	%64	%44

[1]. أحمد سعيد البكل، إيمان فاروق الحداد، الشمول المالي و انعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مرجع سابق نفسه، ص 177.

2011	156.5	96	236	%66	%41
2012	151.8	98	279.4	%54	%35
2013	197.3	107.6	288.6	%68	%37
2014	267.1	104	305.5	%87	%34
2015	276.3	104	332.7	%83	%31
2016	244.4	129	332.9	%73	%39
2017	155.4	133.5	335.4	%66	%57
2018	194.1	96.5	237.4	%82	%41
2019	195	97.5	302.3	%65	%32
2020	195.6	98.2	361.8	%56	%27

المصدر: أحمد سعيد البكل، إيمان فاروق الحداد، الشمول المالي و انعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، مجلد 15، العدد 14، 2022، ص 178.

يعكس جدول رقم (2-3) تطور مؤشر الاستخدام المالي في مصر خلال الفترة من 2000 إلى 2020، حيث يُظهر تحسنًا تدريجيًا في نسبة الودائع والقروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على توسع ملحوظ في الاعتماد على القطاع المالي لتمويل النشاط الاقتصادي. فقد ارتفعت نسبة القروض من 43% عام 2000 إلى 98% عام 2020، كما زادت نسبة الودائع من 61% إلى 98.2% خلال نفس الفترة، وهو ما يعكس تنامي الثقة في النظام المصرفي وزيادة اللجوء إلى القنوات المالية الرسمية. ورغم هذا التحسن، شهدت بعض السنوات (مثل 2013–2016) تراجعًا نسبياً في المؤشرات، ما قد يرتبط بعوامل اقتصادية أو سياسية مؤقتة. وفي السنوات الأخيرة، استقرت المؤشرات عند مستويات مرتفعة، مما يعكس تحسن أداء الجهاز المصرفي وتعميق الشمول المالي، مع التأكيد على الحاجة لمواصلة الجهود لضمان وصول الخدمات المالية إلى كافة شرائح المجتمع، وخاصة في المناطق المهمشة..

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الشمول المالي في مصر وسبل مواجهتها

تدنى مستويات الدخول الفردية:

تعاني مصر من انخفاض الناتج القومي المحلي الإجمالي وتراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض في مستويات المعيشة وهو ما يؤدي إلى تراجع معدلات الادخار القومي لعدم كفاية الدخل للمتطلبات المعيشية لغالبية السكان، خاصة المناطق غير الحضرية وهو ما يؤدي إلى عدم الحاجة لتعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام لعدم كفاية الدخول.

الاختلال وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي:

فضال عن تدنى مستويات الدخول الفردية عدم العدالة في توزيع الدخل القومي في مصر, فان عدم العدالة في توزيع الدخل القومي تظهر جليا ، حيث تستأثر قلة بالدخول المرتفعة تترك الفتات لغالبية السكان , وال تعرف هذه المجتمعات الحد الأدنى و الحد لية للحد من الاختلالات في توزيع الدخل القومي, لذا تكون الأقصى للأجور كالفرصة شبه معدومة أمام الغالبية العظمى من السكان للتعامل مع البنوك الذى يتطلب حد أدنى من المال لا تتيحه لهم دخولهم بشكل عام.[1]

ارتفاع معدلات الفقر : يؤدي تدني مستويات الدخول الفردية وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي في مصر إلى تزايد معدلات الفقر فقد بلغت هذه المعدلات 32,5% حيث يقدر حوالي 32 مليون من السكان تحت خط الفقر مما يؤدي إلى ندرة المال المؤهل للتعامل مع البنوك و المؤسسات المالية.

ارتفاع معدلات البطالة : تسجل معدلات البطالة بمصر 9.9% خلال ا لربع الثاني لعام 2018 ، حيث إن حجم قوة العمل 29.03 مليون فرد ، و الذي يشمل عدد "المشتغلين والمتعطلين2.875، مليون عاطل، بانخفاض 219 ألف عاطل عن الربع الأول لعام، 2018 26.161 مليون مشتغل، 6.7% معدل البطالة بين الذكور من إجمالي قوة العمل، 21.2% معدل البطالة بين الإناث ،

[1] . حنان علاء الدين، عبد الصادق جعفر، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات و المعوقات، الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا والنقل البحري، القاهرة، سنة 2020، 495.

52.1% من المتعطلين يحملون مؤهلات جامعية وما فوقها11.9%، نسبة العاطلين في المدن، 8.5% نسبة العاطلين في الريف، و يترتب على ذلك وجود شريحة كبيرة عاطلة من قوة العمل ليس لها دخل ,ومن ثم ال يمكن أن تتمتع بالخدمات المالية و المصرفية الانعدام الدخل.

ارتفاع معدلات التضخم:

أعلن التضخم في مصر طبقا لتقرير البنك المركزي ديسمبر 2018 بمعدل 15.7% ، مقابل 32.9% في سبتمبر،2017 فيما كان معدل التضخم السنوي لشهر أغسطس 2018 بمعدل .13.6% ويأتي هذا الارتفاع في أعقاب القرارات التي اتخذتها الحكومة المصرية ، بزيادة أسعار الوقود بمعدل تراوح بين 35 % و50 % ، والكهرباء بمتوسط 26 % والمياه بنسبة بلغت 46.5 ،%كما رفعت أسعار عدد من الخدمات مثل استخراج جوازات السفر والهاتف المحمول وغير ها، لذلك تحد معدلات التضخم المرتفعة في الدول النامية من تمدد الشمول المالي.[1]

زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي: يطلق مصطلح الاقتصاد غير الرسمي على ماليين العاملين في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات من غير الملتزمين بالنظم والقوانين وال يدفعون الضرائب عن إعمالهم وال يخضعون للأجهزة الرقابية المختلفة، وتعد أهم مكونات الاقتصاد الغير رسمي هي 47 ألف مصنع "بئر سلم"، لم يستخرجوا سجال صناعيا، و8 ماليين مواطنا يعملون في 1200 سوق عشوائية، إضافة للباعة الجائلين ووجود عقارات غير مسجلة تقدر قيمتها بنحو بقيمة 2.4 تريليون جنيه، و يقدر حجمه بحوالي 60 % من حجم الاقتصاد الكلي وتعاملاته السنوية تتجاوز الـ 2.2 تريليون جنيه ، و بطبيعة الحال ال يروق لاقتصاد غير الرسمي التعامل مع البنوك و المؤسسات المالية ألنه اقتصاد يكره الأوراق و المستندات وال يحب أن يكشف عن هويته أبد ، لذلك فان اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي في مصر يعد بمثابة حجر عثرة أمام كافة استراتيجيات الشمول المالي.

ضعف مؤشر الكثافة المصرفية : تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع و / أو الوحدات لكل عشرة آلاف نسمة من السكان ، ففي مصر يكون مؤشر الكثافة المصرفية ضعيفا للغاية ، حيث يعمل بالسوق المصري 38 بنكا فرعا بنكاً بإجمالي 4118 فرعا منها

[1]. حنان علاء الدين، عبد الصادق جعفر، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات و المعوقات، المرجع السابق نفسه، ص 497.

بنوك القرى1017 فرعا وتصل الكثافة المصرفية إلى فرع لكل 23 ألف نسمة، ويصل إجمال العاملين بالقطاع المصرفي 113ألف و 615 موظفا.[1]

ضعف الوعي لدى فئات كثيرة من المواطنين:

حيث يؤدي ضعف الوعي لدى فئات كثيرة من المواطنين بأهمية خدمات الشمول وما تقدمه من خدمات مالية للمواطنين الى حرمان قطاع كبير من المجتمع من الخدمات المالية مع الأخذ في الاعتبار بأنه يقع على عاتق الإعلام المرئي والمسموع والمقروء وكافة وسائل التواصل الاجتماعي تغيير ثقافة المجتمع وتعريفهم بالخدمات .المالية المتنوعة كوسائل الدفع والسداد الإلكتروني.[2]

2/سُبل مواجهة تحديات الشمول المالي في مصر:

يمكن مواجهة التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي في مصر عن طريق حزمة من الإجراءات والسياسات، والتي قد بدأت الحكومة المصرية بالفعل في تبني العديد منها وتطبيقها بالفعل.

يمكن مواجهة التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي في مصر عن طريق حزمة من الإجراءات والسياسات، والتي قد بدأت الحكومة المصرية بالفعل في تبني العديد منها وتطبيقها بالفعل، خاصةً بما يتعلق بالسياسات التي نُص عليها صراحة في خطة مصر 2030 ، وذلك على النحو التالي:

1- نشر الخدمات المصرفية على نطاق أوسع:

تعد مشكلة نقص الكثافة المصرفية أحد المشكلات الهامّة التي تعيق انتشار الخدمات المالية في المجتمع؛ ومن ثم تعرقل تحقيق درجة عالية من الشمول المالي، ويمكن التغلب على مشكلة عدم انتشار فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي في مصر من خلال:

[1] . عبد الرؤوف أحمد الحنفي، الشمول المالي بين الواقع و المأمون في ضوء رؤية مصر 2030، مجلة البحوث الفقهية و القانونية، العدد 42، 2023، ص 141-142.

[2]. عبد الرؤوف أحمد الحنفي، الشمول المالي بين الواقع و المأمون في ضوء رؤية مصر 2030، مرجع سبق ذكره، نفس العدد، نفس السنة، ص 143.

قيام البنك المركزي المصري بإلزام البنوك حسب حجم كل بنك ونشاطه في كل محافظة بتوفير عدد فروع معين، وكذلك ماكينات معينة للصراف الآلي.

قيام البنك المركزي بعمل خريطة للمناطق التي تنتشر فيها فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي، وكذلك المناطق التي لا تنتشر فيها فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي، ثم تقديم هذه الخريطة إلى البنوك المختلفة.

قيام البنك المركزي بتقديم حوافز للبنوك؛ من أجل نشر خدماتهم المصرفية عبر أنحاء الجمهورية.

2- تخفيض درجة التركز المصرفي والجغرافي للبنوك الكُبرى

تعاني مصر من ارتفاع درجة التركز المصرفي؛ حيث تسيطر بنوك كبيرة على أغلب الخدمات المصرفية، ويمكن تخفيض درجة التركز المصرفي عن طريق بعض الإجراءات المقترحة من جانب البنك المركزي المصري مثل:

تشجيع البنك المركزي للبنوك الصغيرة التي ليس لديها فروع كثيرة على نشر فروعها خاصة في المناطق النائية، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الحوافز.

قيام البنوك الصغيرة بتقديم حوافز أكثر للعملاء الجدد في المناطق البعيدة التي لا تنتشر فيها خدمات مصرفية؛ حتى تتمكن هذه البنوك من التواجد في هذه المناطق.[1]

3- زيادة الوعي المالي:

لا يمكن زيادة درجة الشمول المالي في أي مجتمع دون أن يتمتع أفراد هذا المجتمع بدرجة كبيرة بالوعي المالي للمنتجات والخدمات المالية التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية داخل هذا المجتمع. ولذلك من الضروري :

توعية المواطنين بدور البنوك والمؤسسات المالية في عملية التنمية الاقتصادية.

[1]. المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة و دراسات التنمية، تاريخ الاسترداد: 2025/06/04: http://www.draya.eg.org.com

توعية المواطنين بالفرق بين الادخار والاستثمار، وكيفية التفرقة بين الأوعية الادخارية والاستثمارية، وكيفية اختيار البدائل المناسبة لكل فرد.

توعية المواطنين بالمنتجات التي تطرحها شركات التأمين، وكيفية الاستفادة منها.

توعية المواطنين بكيفية الاستفادة من الخدمات المالية التي تطرحها البنوك، وكيفية حساب معدلات الفائدة، والتفرقة بين أنواع الفائدة، والتعرف على تكلفة الأموال وحساب العوائد منها.

4/رفع مستويات الدخول الفردية:من المقرر وفقًا لخطة مصر أن تتبع الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات والسياسات الخاصة بالتشغيل سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل، وهذه الإجراءات هي على النحو التالي:[1]

سياسات على المدى القصير:

سياسات سوق العمل الفعالة: تتولى وزارة القوى العاملة والهجرة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، صياغة برامج تناسب سوق العمل الفعالة وترتبط بالتدريب والتعليم والتأهيل وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ من أجل توفير المزيد من فرص العمل، وتقليل الفجوة بين الطلب على العمال وعرض العمال.

برامج الأشغال العامة: والتي ينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية مع مجموعة من الجهات مثل البنك الدولي، وتهدف هذه البرامج إلى توفير فرص عمل خاصة بالعمالة غير الماهرة.

سياسات على المدى الطويل:

تعتمد هذه السياسات على مراجعة قوانين العمل والتأمينات بالشكل الذي يحقق التوازن بين العمال وأصحاب العمل، و دعم الاقتصاد الكلي بالشكل الذي يساعد على توفير فرص عمل للشباب في القطاع الخاص، و إصلاح منظومة التدريب والتعليم بالشكل الذي يرفع من إنتاجية العامل المصري؛ ومن ثم زيادة دخله.

مواجهة الضغوط التضخمية:

[1]. المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة و دراسات التنمية، تاريخ الاسترداد: 2025/06/05: http://www.draya.eg.org.com

تحاول مصر اتباع مجموعة من السياسات والإجراءات لمواجهة أي ضغوط تضخمية، ومن ضمن هذه السياسات ما يتعلق بالسياسات النقدية، وأخرى لا تتعلق بالسياسات النقدية، ويمكن إيضاح هذه الإجراءات على النحو التالي:

الحفاظ على استقرار الأسعار وخفض معدلات التضخم من خلال سياسة نقدية تحوي في الأساس الضغوط التضخمية كأداة لاستقرار الاقتصاد الكلي .

مراعاة أثر كبح التضخم على المجموعات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة؛ وذلك من أجل تجنب الآثار السلبية لرفع أسعار الفائدة على المجموعات الأكثر تضررا دون غيرهم مثل النساء الذين يعانون بالفعل من ندرة في الأصول، وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.[1]

إنشاء العديد من مراكز اللوجستيات والتخزين بهدف الحد من التضخم؛ وهو ما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي في مصر، وفي نفس الوقت مواجهة أي ارتفاعات قد تحدث في أسعار السلع الأساسية.

إدماج القطاع غير الرسمي في الّاقتصاد:

يعد إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المصري أحد الأمور الهامّة التي تؤدي إلى الشمول المالي؛ حيث يتمثل الهدف الرئيسي من وراء دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد في إدماج الفئات المهمشة والفقيرة داخل الاقتصاد، وهو نفس الهدف من الشمول المالي ، ونظرا لأهمية دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد؛ اقترحت خطة مصر 2030 مجموعة من السبل لمعالجة هذه المشكلة، وقد تمثلت هذه السبل في صورة مجموعة من البرامج والمشروعات التي تتبناها الحكومة المصرية لمعالجة المشكلة، وهي على النحو التالي:

وضع استراتيجية وتعريف بشكل مؤسسي وتشريعي أيضًا للقطاع غير الرسمي، وذلك كخطوة أولى للتحول للاقتصاد الرسمي.

[1]. المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية، تاريخ الاسترداد: 2025/06/05: http://www.draya.eg.org.com

القيام بعملية تطوير البطاقة الخاصة بتعريف المنشأت؛ بهدف الاستفادة منه في المعاملات المالية، وتوحيد التعامل مع الجهات الرسمية والحكومية، وقبول عمليات الإيداع والسحب، والتعرف على الحوافز الخاصة بالمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم.

تشجيع المنشأت غير المدمجة في القطاع الرسمي من خلال حزمة من الحوافز الضريبية، وتسهيلات الأراضي، والتدريب، والخدمات الفنية.

-توفير قروض للمشروعات متناهية الصغر عند قيامها بدمج نشاطها في القطاع الرسمي.[1]

المبحث الثاني: الشمول المالي في العراق.

كان النمو الإقتصادي بحاجة إلى بعث روح البعث في حركة التفاعلات التجارية عن طريق تنوع الأسواق وحركة الإقتصاد وبرزت الحاجة إلى الشمول المالي وذلك من خلال تحديد الثقافي والاجتماعية للمجتمع العراقي.

المطلب الأول: واقع ومؤشرات الشمول المالي في العراق.

تعد مؤشرات الشمول المالي من أهم أدوات التحليل التي اتخذها البنك المركزي و المؤسسات المالية تقدم تحليل دقيقا لواقع عمل القطاع المصرفي في البلدان النامية والمتقدمة استنادا على قاعدة التي البيانات المالية و ديمغرافية سكانية، وفي هذا الإطار اتخذ صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل في جمع البيانات الدولية ومجموعة العشرين و المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء دورا نشيطا ووضع المعايير من أجل تحسين الشمول المالي وطرق قياسه.

ونظرا أهمية الموضوع فقد بادرت حوالي 60 دولة باتخاذ خطوات إنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي أو إصدار تشريعات تنظم عملية الانشاء، رافق ذلك إنضمام أكثر من122 مؤسسة مالية عالمية للتحالف العالمي للشمول المالي والتزام أكثر من47 دولة من دول العالم النامي بإعلان مايا لتعزيز الشمول المالي(فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية)، الشمول المالي في العراق، هما يعتمد البنك المركزي العراقي على بعدين لغرض تحليل مؤشرات بعد الوصول، وبعد الاستخدام، إما البعد الثالث الجودة وال يمكن تطبيقه حيث تم استبعاده بسبب عدم توفر المعايير والبيانات الجدول4 يوضح أهم المؤشرات الفرعية للشمول المالي في العراق.

[1]. المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية، تاريخ الاسترداد: 2025/06/05: http://www.draya.eg.org.com

1مؤشر بعد الوصول: هذا المؤشر يعتمد على مجموعة من المتغيرات والتي تشير الى قدرة الشركات الأفراد للوصول للخدمات المالية والمصرفية المقدمة كما ان ابرز تلك المتغيرات ما يأتي:[1]

جدول (2-4): مؤشرات المعتمدة لحساب المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق

البعد	المتغير
الوصول	الكثافة المصرفية و الانتشار المصرفي. عدد الصرافات الآلية ATM/عدد البالغين عددATM/كم2 عدد الفروع /كم2
الاستخدام	حجم القروض/الناتج المحلي الإجمالي حجم الوداع/الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: حسين كريم الذبحاوي، واقع و تحديات الشمول المالي في العراق، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 20، عدد خاص، سنة 2024، ص 2187.

أ. الانتشار المصرفي و الكثافة المصرفية.

بالرغم من سعي البنك المركزي العراقي في الفترة الخيرة لفتح العديد من المصارف الجديدة أو فتح نمو يلبي فروع للمصارف الحالية الحكومية او الأهلية، و الطالقة مبادرة الشمول المالي ولكن ال يوجد الطموح، حيث كانت نسبة الانتشار المصرفي، والكثافة المصرفية، دون المستوى المقبول، وعند مقارنة تلك النسب مع البلدان المجاورة او العربية نجد العراق متأخراً

[1]. حسين كريم الذبحاوي، واقع و تحديات الشمول المالي في العراق، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، عدد خاص، سنة 2024، ص 2187.

جداً بسبب ان تلك النسب لم تصل إلى المستوى المطلوب لو ننظر إلى الانتشار المصرفي خلال مدة البحث من سنة (2018-2022) والتي تنتج عن قسمة عدد فروع المصارف على إجمالي عدد السكان.[1]

يتضح من الجدول رقم خمسة تطور مؤشرات الانتشار المصرفي و كفاءة البنك في العراق خلال الفترة من 2018 الى 2022 حيث يتضح زيادة عدد السكان تدريجيا من 38.2 مليون نسمة في 2018 الى 42.2 مليون في 2022،أيضا إرتفاع طفيفا في عدد فروع المصارف داخل العراق من 857في 2018 الى 876 في 2022 هذا يدل على نكون محدودة في البنية التحتية المصرفية ،أما مؤشر الكفاءة المصرفية هو أيضا شهد تحسن طفيفا هذا ما يشير الى تحسن نسب في القدرة على تغطية السكان بالخدمات المصرفية .أما نسبة التغير الكفاءة المصرفية ظلت محدودة خلال الفترة حيث لم تتجاوز 5,8% في عام 2022 بينما كان التغير أقل من 1 في سنوات السابقة .في حين تراجع مؤشر الانتشار المصرفي من 2.24 الى 2,07 ما يدل على ضعف التوسع الجغرافي المصارف .رغم الاحسن الطفيف في الكفاءة المصرفية إلا أن نسبة إنتشار البنك لم نشهد تطور ملحوظا ما يبرز تحديات كبيرة في تحقيق الشمول المالي في العراق.

.

[1]. حسين كريم الذبحاوي، واقع وتحديات الشمول المالي في العراق، المرجع السابق، ص 2187.

جدول (2-5): الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية للمدة (2018-2022)

لمؤشر السنة	عـــــــدد الســـــكان ألف نسمة	عدد فروع المصارف داخل العراق	الكثافة المصرفية*)1\2(	نسبة التغير للكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي	نسبة التغير للانتشار المصرفي
2018	38,200	857	44,57	---	2,24	-----
2019	39,300	881	44,60	0,06	2,24	0
2020	40.150	884	45,42	1,8	2,20	0,02
2022	41،190	904	45,56	0,3	2,19	0,4
2022	42.248	876	48,22	5,8	2,07	5,4

المصـــــدر: حســـين كـــريم الـــذبحاوي، واقـــع و تحـــديات الشـــمول المـــالي في العـــراق، مجلـــة الغـــربي للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 20، عدد خاص، سنة 2024، ص 2187.

شكل(2-2) :عدد فروع المصارف لكل(100ألف)بالغ لعام 2021.

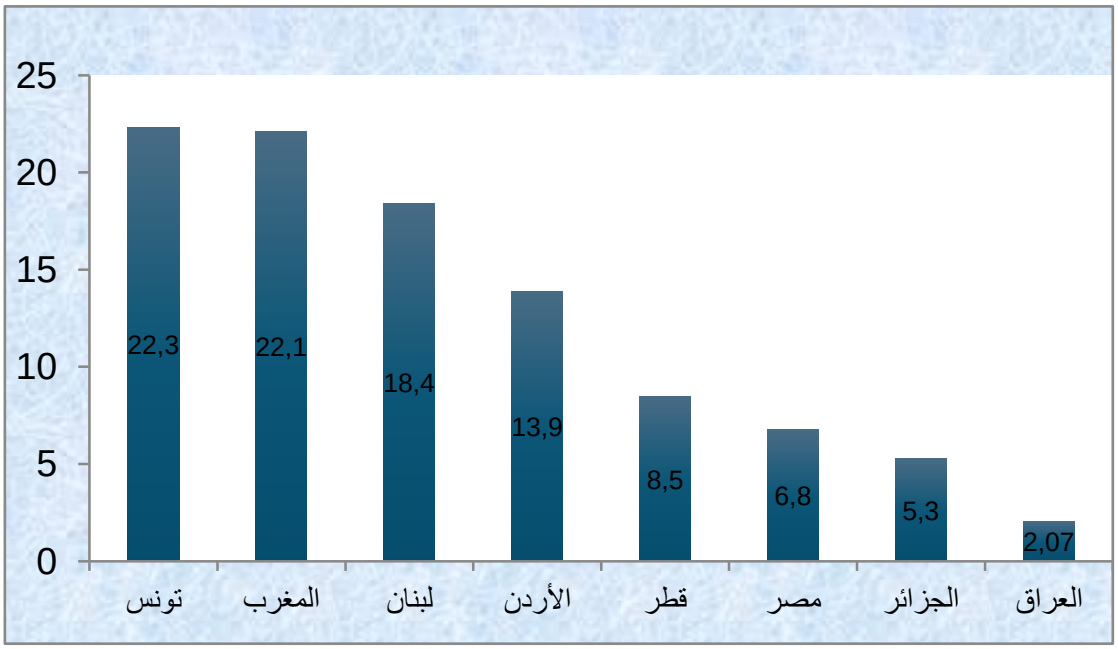

المصدر: مجلة الغري للعلوم الاقتصادية الإدارية، عدد خاص، 2024

يعرض الشكل واحد تفاوتا كبيرا في عدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ بين الدول العربية لعام 2021، حيث يتضح من الرسم البياني أن العراق يسجل أدنى نسبة بـ2.07 فرع فقط، هذا ينعكس ضعفا كبيرا في البنية التحتية المصرفية ومحدودية الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما في المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية. هذا التراجع يعكس ضعفًا في الشمول المالي، ويؤثر سلبًا على فرص الادخار، والحصول على التمويل، وبالتالي على النشاط الاقتصادي العام. في المقابل، تأتي تونس والمغرب في مقدمة الدول بواقع 22.3 و22.1 فرعاً على التوالي، مما يعكس مستوى أعلى من تطور النظام المصرفي وقدرته على تغطية الاحتياجات السكانية. ويمكن إرجاع هذا التفاوت إلى عوامل متعددة، من بينها درجة الاستقرار السياسي، ومدى تطور الإطار التشريعي والتنظيمي، إضافة إلى التوزيع الجغرافي والكثافة السكانية. وتُبرز هذه المؤشرات الحاجة الماسة في العراق إلى إصلاحات هيكلية في القطاع المالي والمصرفي، تهدف إلى توسيع شبكة الفروع وتعزيز الشمول المالي لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب.الانتشار المصرفي لماكينات الصرفي الآلي ATM

يعكس الجدول (6) تطورًا تدريجيًا في انتشار ماكينات الصراف الآلي في العراق خلال الفترة من 2018 إلى 2022، حيث ارتفع عدد الأجهزة من 865 إلى 2223 جهازًا، وهو ما أدى إلى تحسن نسبة الانتشار من 3.81 إلى 9.31 جهازًا لكل 100 ألف بالغ. ورغم هذا التحسن، تبقى نسبة الانتشار منخفضة مقارنة بمعظم الدول العربية، وهو ما يشير إلى استمرار التحديات المرتبطة بضعف البنية التحتية المصرفية، خاصة في المناطق النائية، إضافة إلى تأثير الظروف الاقتصادية والسياسية التي تعيق توسع القطاع المالي. كما أن محدودية الوعي والثقة باستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية تساهم في بطء اعتماد هذه التقنية. ومع ذلك، فإن هذا الاتجاه التصاعدي يمثل خطوة إيجابية نحو تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية الرقمية، مما يستدعي استمرار الجهود في هذا الاتجاه من خلال التوسع في تركيب الأجهزة، وخفض تكاليف الاستخدام، وزيادة التوعية المصرفية لدى الأفراد لتحقيق شمول مالي أكثر شمولاً واستدامة.

جدول (2–6): الانتشار المصرفي لماكنات الصراف االلي في العراق للمدة(2018–2022)

المؤشر السنة	عدد ATM	عدد البالغين ألف نسمة	نسبة انتشار لماكينات الصرف الألي	نسبة التغير
2018	865	22,696	3،81	----
2019	1014	22,090	4,59	0,20
2020	1340	22,668	5,91	0,29

2021	1566	23,255	6,73	014
2022	2223	23,870	9,31	0,38

المصـــــدر: حســـين كـــريم الـــذبحاوي، واقـــع و تحـــديات الشـــمول المـــالي في العـــراق، مجلـــة الغـــربي للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 20، عدد خاص، سنة 2024، ص 2189.

نسبة الانتشار لماكينات الصراف الآلي = عدد ماكينات الصراف/عدد البالغين 100ألف نسمة.

ان اغلب التطورات التي حصلت في أعداد الصراف الآلي في العراق ليس بمستوى الطموح مصارف بزيادة اجهزة نسب منخفضة مقارنة مع الدول العربية ألخرى، وهذا يستدعي قيام ال وهيالصراف آاللي إليصال خدماتها للجمهور بسهولة وباقل التكاليف وبالتالي سيزداد مستوى الشمول المالي, والشكل البياني التالي يبين نسبة الانتشار لماكينات الصراف الآلي لعدد من الدول العربية والمجاورة

شكل (2–3): نسبة الانتشار لماكينات الصراف االلي لكل (100) بالغ في عدد من الدول العربيةوالمجاورة للعراق كما هو في عام 2021

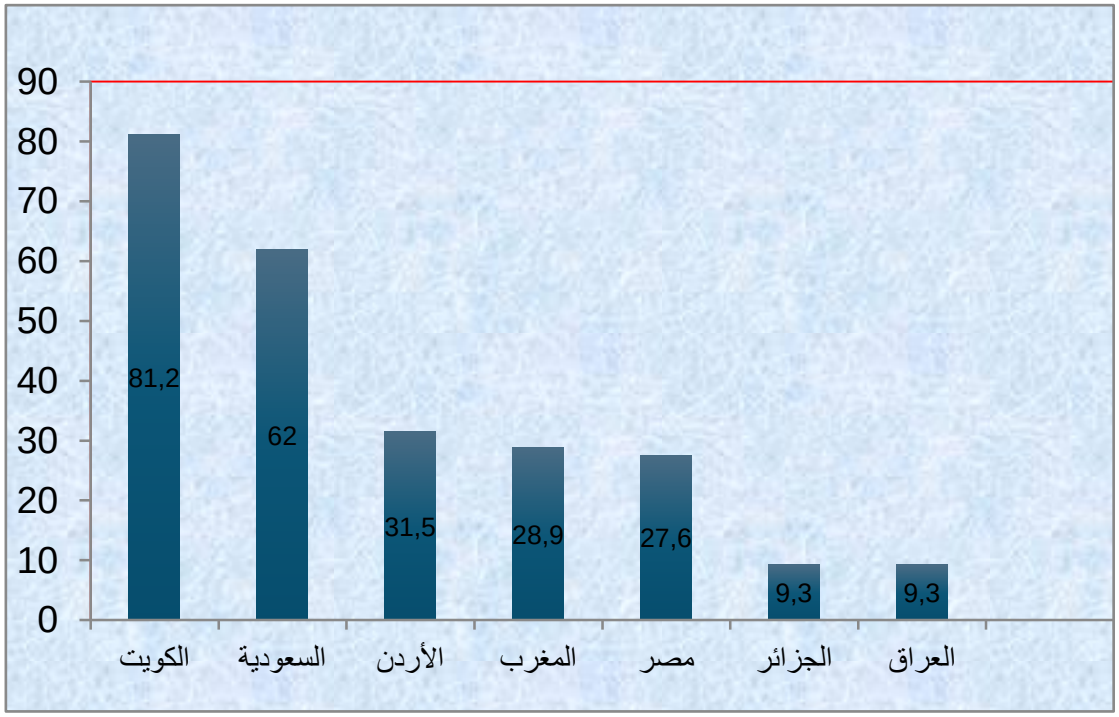

المصـدر: حسان كريم الذبحاوي، آمال حسن شاكر، جيهان علي ناصر، واقع التحديات الشمول المالي، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 20، عدد خاص، 2024، ص 2190.

يوضح الشكل إثنان ،ضعف انتشار أجهزة الصراف الآلي في العراق مقارنة بالدول العربية، حيث سجلت البلاد أدنى نسبة (9.3 جهاز لكل 100 ألف نسمة) في عام 2021، مما يدل على تأخر في تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية. ويُعزى ذلك إلى ضعف البنية التحتية المصرفية، وقلة الوعي المالي، وتراجع الاستثمار في التكنولوجيا البنكية. في المقابل، تُظهر دول مثل الكويت والسعودية نسبًا مرتفعة تعكس بيئة مالية متطورة. ويؤكد هذا التفاوت الحاجة الملحة لتوسيع البنية التحتية الرقمية وتعزيز الشمول المالي في العراق.

ت-الانتشار الجغرافي لفروع المصارف واجهزت الصراف الآلي داخل العراق الفترة (2018-2022)

ورغم ما شهده العراق من انتشار في تللك الأجهزة من (2018-2022) ولكن يعاني البلد من انخفاضواضح جداًفي تقديم تلك الخدمات، حيث يعود السبب في ذلك لضعف الجهاز المصرفي بصورةعامة لعدم توفر البنية التحتية المطلوبة لبناء جهاز مصرفي رصين يساعد على تطور الاقتصاد الأمرالذي تسبب في صعوبة كبيرة للحصول على الخدمات المصرفية،مما أدى إلى عدم تحقيق الاهداف المنشودة في الشمول المالي.

جدول (2-7): الانتشار الجغرافي لفروع المصارف واجهزة الصراف االلي في العراق للمدة-2022 (2018)

المؤشر السنة	عدد فروع المصارف داخل العراق (2)	عدد ATM (5)	عدد الفروع 1000 مربع	نسبة التغير لعدد الفروع	عدد ATM لكل 1000كم مربع	نسبة التغير لعدد ATM
2018	857	865	1.97	---	1.99	---
2019	881	1014	2.03	0.03	2.33	0.17
2020	884	1340	2.03	0	3.08	0.32
2021	904	1566	2.07	0.01	3.59	0.16
2022	876	2223	2.01	0.02	5.10	0.42

المصدر: حسان كريم الذبحاوي، آمال حسن شاكر، جيهان علي ناصر، واقع التحديات الشمول المالي، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 20، عدد خاص، 2024م، ص 2191.

شهدت مؤشرات انتشار أجهزة الصراف الآلي في العراق تحسنًا تدريجيًا خلال الفترة (2018–2022)، حيث ارتفع عدد الأجهزة من 865 إلى 2223، وعددها لكل 1000 كم^2 من 1.99 إلى 5.10، مما يعكس توجهًا نحو تطوير البنية المصرفية الإلكترونية. ورغم هذا التقدم، لا تزال المؤشرات متواضعة مقارنة بالدول الأخرى، بسبب ضعف الاستثمار المصرفي وقلة الثقة في الخدمات الرقمية وضعف الثقافة المالية. ويُظهر تسارع النمو في 2022 وجود جهود إصلاحية، إلا أن سد الفجوة يتطلب سياسات فعالة لتعزيز البنية التحتية الرقمية وتوسيع الشمول المالي، خاصة في المناطق النائية.

2–مؤشرات بعد استخدام الخدمات المصرفية.

يعد هذا المؤشر الثاني لقياس مستوى الشمول المالي وامكانية استخدام البالغين للخدمات الماليةوالمصرفية ، كما يعتمد المؤشر هذا على عدد من المتغيرات الفرعية، والتي من بينها حجم الودائع الى الناتج المحلي الجمالي، وحجم القروض الى الناتج المحلي الجمالي، والتي يطلق عليها مؤشر مصرفي للقروض ، كما تم استبعاد المتغيرات أخرى بسبب عدم توفر بيانات دقيقة وحقيقية تخص تلك المتغيرات، واهمها العمق المصرفي حيث يبين مستوى تطور الوساطة المصرفية من خلال سهولة الوصول الى المصرفية, وانخفاض تكلفتها والتوسع في المؤسسات والدوات المصرفيةالمختلفة التي تسهم في دعم عمليات االستثمار والتنمية االقتصادية ويتم قياس العمق المصرفي بمؤشرات فرعية.[1]

أ_مؤشر العمق المصرفي للقروض:

أولا: مؤشر العمق المصرفي للقروض

يعكس هذا المؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويُعدّ من المؤشرات الدالة على مدى تطور النظام المصرفي من حيث توفير الخدمات المالية والمصرفية بتكاليف منخفضة وبصورة مستدامة.

يتضح من الجدول رقم (8) وجود تحسن تدريجي في مؤشرات العمق المصرفي في العراق خلال الفترة (2018–2022)، حيث ارتفعت القروض الممنوحة للقطاع الخاص من 20,216 مليار دينار إلى 35,016 مليار دينار،

[1]. حسين كريم الذبحاوي، واقع و تحديات الشمول المالي في العراق، المرجع السابق، ص 2191.

إلى جانب تضاعف الودائع من 27,364 مليار دينار إلى 54,893 مليار دينار، مما يعكس تحسن الثقة في القطاع المصرفي. كما شهد مؤشر القروض للناتج المحلي الإجمالي ارتفاعًا من 7.93% إلى 9.14%، ومؤشر الودائع من 10.74% إلى 14.33%، ما يدل على توسع نسبي في دور البنوك في تمويل النشاط الاقتصادي. إلا أن نسبة القروض إلى الودائع ظلت متذبذبة، حيث بلغت 0.64 في عام 2022، ما يشير إلى تحفظ البنوك في منح الائتمان. ورغم هذا التحسن، لا تزال مؤشرات العمق المصرفي في العراق دون المستوى المطلوب مقارنة بالدول الأخرى، ويرتبط ذلك بضعف تنويع الخدمات المالية وقصور الثقافة المصرفية، مما يتطلب تكثيف الجهود الإصلاحية لتعزيز دور القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي والشمول المالي.

جدول (2–8): مؤشر العمق المصرفي في العراق للمدة (2022_2018)

السنة	القروض للقطاع الخاص	الودائع للقطاع الخاص	الناتج المحلي إلجمالي بالأسعار الجارية	مؤشر العمق المصرفي للقروض	نسبة تغيرللعمق المصرفي للقروض	مؤشر العمق المصرفي %للودائع	نسبة التغير العمق المصرفي للودائع
2018	20,216,073	27,364,385	254,870,184	7.93	---	10.74	----
2019	21,042,213	30,708,684	262,917,150	8.00	8.8	11.68	0.09
2020	25,866,652	35,920,533	198,774,325	13.01	0.6	18.0	0.5
2021	29,578,293	43,243,055	301,152,818	9.82	(0.2)	14.35	(0.2)
2022	35,016,909	54,893,772	383,064,152	9.14	(0.06)	14.33	(0.001)

المصدر: حسان كريم الذبحاوي، آمال حسن شاكر، جيهان علي ناصر، واقع التحديات الشمول المالي، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 20، عدد خاص، 2024، ص 2193.

شكل (2–4): حجم القروض الى الناتج المحلي االجمالي في بعض الدول العربية والمجاورة للعراق لعام 2022 .

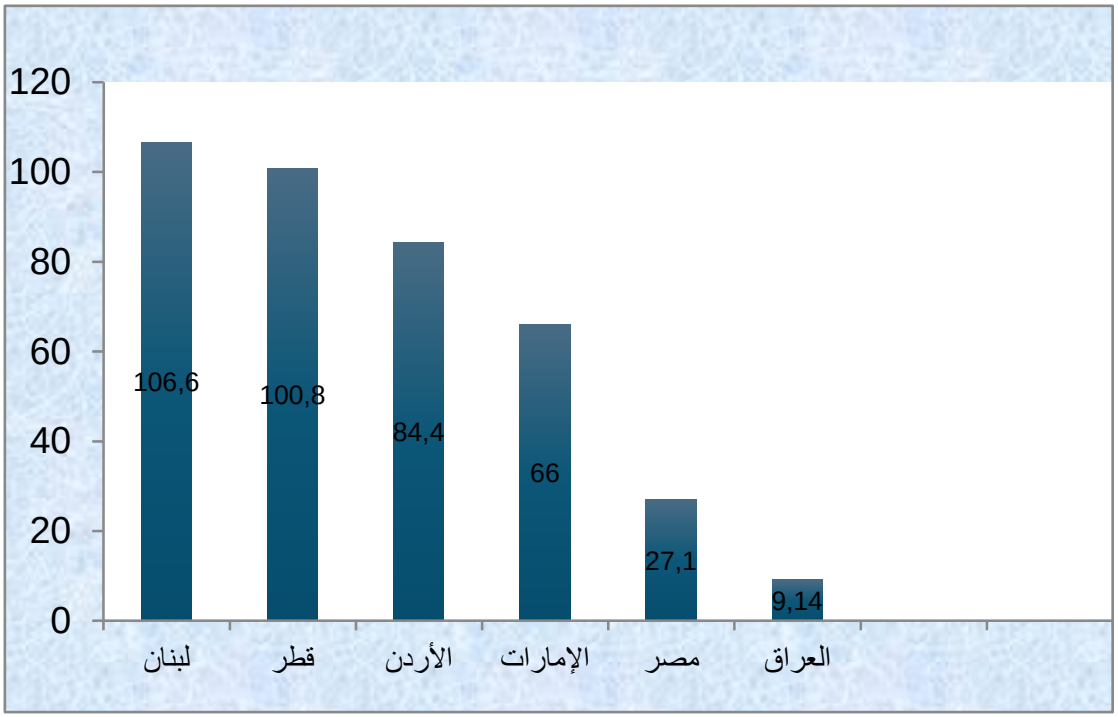

المصدر: حسان كريم الذبحاوي، آمال حسن شاكر، جيهان علي ناصر، واقع التحديات الشمول المالي، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 20، عدد خاص، 2024م، ص 2194.

يعكس الشكل ثلاثة تدني مؤشر القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2022، حيث سجل أدنى نسبة بين الدول العربية المشمولة (9.14%)، مقارنة بلبنان (106.5%) وقطر (100.8%)، والأردن (84.4%)، ما يُبرز ضعف مساهمة القطاع المصرفي العراقي في تمويل النشاط الاقتصادي. هذا الانخفاض يشير إلى محدودية الإقراض المصرفي نتيجة عدة عوامل، من أبرزها ضعف البيئة القانونية والتنظيمية، وغياب أدوات الحد من المخاطر، إلى جانب تراجع ثقة المواطنين في المؤسسات البنكية. كما أن الفرق الشاسع بين العراق والدول الأخرى يسلط الضوء على فجوة هيكلية في البنية المالية، ويؤكد الحاجة إلى إصلاحات عميقة لتعزيز الشمول المالي. ومن ثم، فإن تحسين دور البنوك كوسيط مالي يتطلب سياسات فعالة لتشجيع الإقراض، خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع قاعدة العملاء، ضمن استراتيجية شاملة لدعم التنمية الاقتصادية.

ب– مؤشر المعق المصرفي للودائع

حيث يوضح الشكل أربعة تطور مؤشري العمق المصرفي للقروض والودائع في العراق خلال الفترة 2018–2022، ويُظهر بوضوح محدودية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في دعم النشاط الاقتصادي. فعلى الرغم من التحسن الملحوظ في نسبة الودائع، والذي يشير إلى زيادة ثقة الأفراد تدريجيًا بالنظام المصرفي، إلا أن مؤشر القروض لا يزال منخفضًا، ما يعكس تحفظ البنوك في منح التمويل وضعف قدرة القطاع على تحويل المدخرات إلى استثمارات إنتاجية. وتؤكد الفجوة المستمرة بين المؤشرين على وجود خلل هيكلي في أداء البنوك، يتطلب إصلاحات تنظيمية وتشريعية لتعزيز دورها التنموي، وتوسيع نطاق تمويل المشاريع، لاسيما الصغيرة والمتوسطة، بما يساهم في تحقيق شمول مالي فعّال وتنمية اقتصادية أكثر توازنا.

شكل (2–5): مؤشر العمق المصرفي للقروض وللودائع 2018_2022

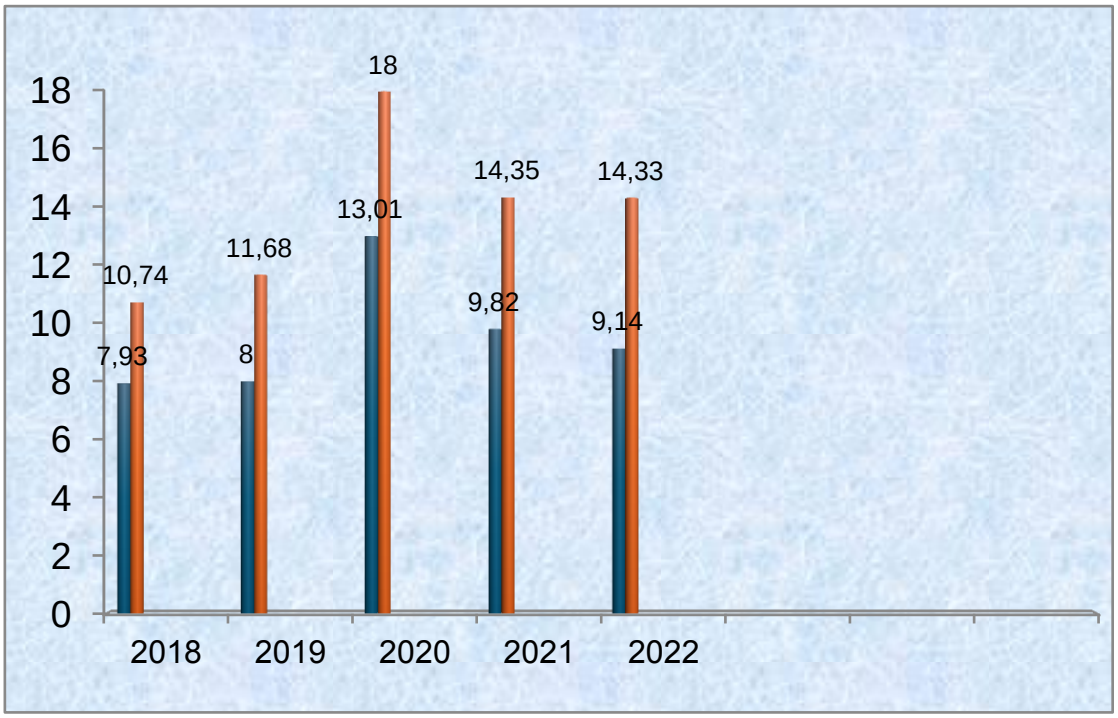

	2018	2019	2020	2021	2022
العمق المصرفي في القروض	7.93	8	13.01	9.82	9.14
العمق المصرفي في الودائع	10.74	11.68	18	14.35	14.33

المصدر: حسان كريم الذبحاوي، آمال حسن شاكر، جيهان علي ناصر، واقع التحديات الشمول المالي، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 20، عدد خاص، 2024م، ص 2194.

المطلب الثاني: تحديات الشمول المالي في العراق

على الرغم من الجهود التي يبذلها البنك المركزي العراقي لتعزيز الشمول المالي في البلاد، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعيق التقدم لتحقيق هذا الهدف. سنناقش في هذا القسم بعض هذه التحديات وتأثيرها على مشهد الشمول المالي في العراق.

1. الوصول المحدود إلى الخدمات المالية:

أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الشمول المالي في العراق هو محدودية الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما في المناطق الريفية وبين السكان ذوي الدخل المنخفض. ووفقاً لتقرير البنك الدولي، فإن 11% فقط من العراقيين يحصلون على الخدمات المالية الرسمية، وتتركز غالبية هذه الخدمات في المناطق الحضرية. وهذا يجعل من الصعب على الناس في المناطق الريفية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل حسابات التوفير والقروض والتأمين.

2. انخفاض المعرفة المالية:

التحدي الآخر الذي يواجه الشمول المالي في العراق هو انخفاض مستوى الثقافة المالية بين السكان. يفتقر العديد من العراقيين إلى المعرفة والمهارات اللازمة لفهم المنتجات والخدمات المالية واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن شؤونهم المالية. وينطبق هذا بشكل خاص على النساء والشباب، الذين غالبا ما يتم استبعادهم من برامج التثقيف المالي.

3. انعدام الثقة في المؤسسات المالية الرسمية:

يفتقر عدد كبير من العراقيين إلى الثقة في المؤسسات المالية الرسمية، مثل البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر. ويرجع ذلك جزئياً إلى تجارب الفساد وسوء الإدارة السابقة في القطاع المصرفي، مما أدى إلى تآكل الثقة في هذه المؤسسات. ونتيجة لذلك، يعتمد العديد من العراقيين على الخدمات المالية غير الرسمية، مثل مقرضي الأموال والحوالات، والتي يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر ومكلفة.[1]

4. البنية التحتية الرقمية المحدودة:

وتشكل البنية التحتية الرقمية المحدودة في العراق تحدياً آخر أمام الشمول المالي. تتمتع البلاد بمستويات منخفضة من انتشار الإنترنت ومحدودية الوصول إلى الهواتف المحمولة، مما يجعل من الصعب على الناس الوصول إلى الخدمات

[1] . الشمول المالي في العراق: جهود البنك المركزي العراقي، تاريخ الاسترداد: 2025/05/29، http://www.fastercapital.com

المالية الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في قابلية التشغيل البيني بين مختلف مقدمي الخدمات المالية الرقمية، مما يعيق تطوير نظام بيئي مالي رقمي قوي.

5. عدم الاستقرار السياسي

ويشكل عدم الاستقرار السياسي في العراق تحديا آخر أمام الشمول المالي. لقد تأثرت البلاد بالصراع وعدم الاستقرار لسنوات عديدة، مما كان له تأثير كبير على الاقتصاد والقطاع المالي. وقد جعل هذا من الصعب على المؤسسات المالية العمل بفعالية وعلى الناس الوصول إلى الخدمات المالية.[1]

المطلب الثالث : مبادرات البنك المركزي العراقي لتعزيز الشمول المالي

يسعى البنك المركزي العراقي الى زيادة مستوى الشمول المالي في البلد و ذلك عن طريق العديد من الإجراءات و المبادرات التي يتخذها باستمرار لتعزيز الشمول المالي و تطوير القطاع المصرفي و زيادة الخدمات المالية المقدمة الجمهور وجذب أكبر عدد من الأفراد و المدخرات داخل القطاع المصرفي و خفض العملة في التداول.

فقد تبني البنك المركزي العراقي مشروع الشمول المالي لبداية جديدة و الذي يهدف الى تحسين الشمول المالي بشكل مستدام بالشراكة مع وزارة التخطيط و بالتعاون مع الصندوق النقد العربي ،حيث أطلق البنك المركزي العراقي العديد من المبادرات المصرفية و المالية أهمها:

1/ مبادرة المشاريع الكبيرة و المتوسط و الصغيرة:

قام البنك المركزي العراقي منذ عام 2015 مبادرة لتمويل المشاريع الإستثمارية الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة بهدف تحريك عجلة الإقتصاد العراقي نحو دعم الإستقرار المالي من جهة،و تطوير نظام المدفوعات و تعزيز الشمول المالي من جهة اخرى.و قد شملت هذه المبادرات جميع مفاصل الاقتصادية و مختلف القطاعات الاقتصادية المكونة الاقتصاد العراقي.[2]

2/مشروع توطين رواتب موظفي الدولة:

[1]. الشمول المالي في العراق: جهود البنك المركزي العراقي، تاريخ الاسترداد: 2025/05/29، http://www.fastercapital.com

[2] . عماد عاشور محمد، دور المصارف التجارية الخاصة في تعزيز الشمول المالي في العراق للفترة 2010 – 2020، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد 80، 2024، ص 93.

تم بدأ في هذا المشروع عام 2016 ،لتوطين و دفع رواتب جميع موظفي الدولة من خلال بطاقات تصدرها المصارف العاملة مع شركات الدفع المالي التي تقوم بتجهيز و تزويد هذه البطاقات الى المصارف و الإشراف عليها و على عملياتها المختلفة بالنقد داخل النظام المصرفي و فوائد و مميزات أخرى معروفة و محدودة إذ أؤمن على حسابات مصرفية يمكنهم من التعامل مع جميع ماكينات الصرف الألي ATM ونقاط بيع داخل العراق و خارجه ،فضلا عن الإستفادة من الخدمات المصرفية و المالية المختلفة التي تنتجها المصارف.[1]

[1]. عماد عاشور مرجع سابق ، ص 93.

المبحث الثالث : واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر:

دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر تهدف إلى فهم مدى توفير الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الطبقة الضعيفة والمناطق النائية، وكيفية تحسين الوصول إلى هذه الخدمات، حيث تشمل هذه الدراسة تحليل عوامل مثل التوزيع الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية، ومدى اعتماد الناس على الخدمات المالية التقليدية مثل البنوك، مقارنة بالخدمات المالية الرقمية مثل الهواتف المحمولة، و في هذا المبحث سنركز على تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، و آفاق تعزيزه بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطوره و سبل التغلب عليها .

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر:

نستطيع معرفة واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات الشمول المالي الذي يعد أمراً حيوياً لتقييم تطور النظام المالي وتقديم الخدمات المالية بشكل فعال وعادل، وذلك من خلال دراسة المؤشرات والبرامج التي تعزز الشمول المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

ومن خلال هذا المطلب نسعى إلى دراسة وتحليل أهم مؤشرات الشمول المالي المتبعة بالجزائر، ولقا لكل بعد من ابعاد الشمول المالي.

1. مؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية:

يتم تقييم هذا البعد من خلال مؤشرات الكثافة المصرفية، ومؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي، كالآتي:

مؤشر الكثافة المصرفية:

تُقاس وفرة الخدمات المصرفية عبر "الكثافة المصرفية"، وهي عدد فروع البنوك والمؤسسات المالية لكل 10,000 نسمة، وتحسب بالمعادلة:

الكثافة المصرفية = (عدد الفروع / إجمالي السكان) × 10,000.

وفقًا لـ Cameron، تُعد الكثافة أقل من 0،5 مؤشرًا على ضعف البنية البنكية، خاصة في الدول النامية، بينما يشير ارتفاعها فوق 1 إلى تطور وانتشار شبكة مصرفية قوية.

ومن خلال الجدول رقم 09 يتضح مؤشر الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2011 – 2022

الجدول (9–2) : تطور الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة : 2011–2021 .

السنوات	نسبة فروع البنك لكل 100 الف بالغ	الكثافة المصرفية حسب مؤشر cameronاي (نسبة فروع البنك لكل 10 الاف بالغ)
2011	5،18	0،518
2012	5،23	0.523
2013	5،22	0.522
2014	5.22	0.522
2015	5.30	0.530
2016	5.29	0.529
2017	5.23	0.523
2018	5.36	0.536
2019	5.37	0.537
2020	5.31	0.531
2021	5.28	0.528
2022	5.26	0.526
2023	5.24	0.524

المصـــدر : من اعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات البنك الدولي شوهد بتاريخ 30 ماي 2025:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5?end=2021&locations=DZ&start=2011&view=chart

خلال الفترة 2011–2023، سجّل مؤشر Cameron للكثافة المصرفية في الجزائر تذبذبًا نسبيًا دون تحقيق تطور ملحوظ، ما يعكس عدم استقرار في توسع الشبكة المصرفية مقارنة بنمو السكان البالغين. فقد تراوحت قيمة المؤشر بين 0.518 في 2011 و0.532 في 2012، مع تسجيل انخفاضات تدريجية في السنوات التالية، نتيجة تزايد عدد السكان البالغين مقابل استقرار عدد فروع البنوك. لوحظ تحسن طفيف في بعض السنوات مثل 2015 و2019، ما يشير إلى فتح فروع جديدة بوتيرة تفوقت نسبيًا على النمو

السكاني، إلا أن هذا التحسن بقي محدودًا، حيث ظل المؤشر أقل من 1 طوال الفترة، مما يضع الجزائر ضمن الدول ذات الكثافة المصرفية المتوسطة.

هذا الواقع يُبرز محدودية انتشار الفروع البنكية، خاصة في المناطق الداخلية والريفية، ما ينعكس سلبا على جهود توسيع الشمول المالي وتعزيز الوصول إلى الخدمات المصرفية.

مؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي: مؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي يُستخدم لقياس مدى توفر هذه الأجهزة وتوزيعها في منطقة معينة، ويُعد دليلاً على سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية. يُساهم في تسهيل عمليات السحب والخدمات البنكية على مدار الساعة، ويتأثر انتشاره بعوامل مثل الكثافة السكانية ومستوى التطور الاقتصادي للمنطقة والجدول رقم 10 يوضح تطور نسبة انتشار أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف نسمة في الجزائر خلال الفترة 2011-2022.

الجدول (2-10): نسب أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف نسمة في الجزائر خلال الفترة 2011-2021.

السنوات :	عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 الف بالغ :
2011	6.1
2012	6.21
2013	6.51
2014	7.61
2015	8.35
2016	8.57
2017	9.13
2018	9.54
2019	9.33
2020	9.31
2021	9.30

المصـــدر : مـــن اعـــداد الطالبـــات بالاعتمـــاد علـــى بيانـــات البنـــك الـــدولي شـــوهد بتـــاريخ 30 مـــاي 2025 على الموقع التالي :

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?end=2023&locations=DZ&most_recent_year_desc=false&start=2004&view=chart

مـــن خـــلال الجـــدول أعـــلاه تُظهـــر بيانـــات الفـــترة 2011–2021 ضـــعفًا في مؤشـــر انتشـــار أجهـــزة الصـــراف الآلي في الجزائـــر، رغـــم تســـجيل تحســـن تـــدريجي بـــين 2011 و2018، حيـــث ارتفعـــت النســـبة مـــن 6.1 إلى 9.54 جهـــازًا لكـــل 100 ألـــف بـــالغ، مـــا يعكـــس نوعًـــا مـــن التوازن بين النمو السكاني وتوسّع الشبكة.

إلا أن هـــذا التحســـن لم يســـتمر، إذ بـــدأت النســـبة في التراجـــع الطفيـــف بعـــد 2018 لتصـــل إلى 9.3 في 2021، ممـــا يشـــير إلى تبـــاطؤ في توســـيع شـــبكة الصـــرافات الآليـــة مقارنـــة بزيـــادة عـــدد السكان البالغين.

وبمقارنـــة هـــذا الـــرقم مـــع المعـــدل العـــالمي البـــالغ 49.39، يتّضـــح الفـــارق الكبـــير والتـــأخر المســـجّل في الجزائـــر هـــذا الـــنقص يُعـــد مـــن أبـــرز العوائـــق أمـــام تعزيـــز الشـــمول المـــالي، حيـــث يحـــدّ مـــن قـــدرة الأفـــراد علـــى الوصـــول الســـلس إلى أمـــوالهم، خصوصًـــا خـــلال فـــترات الضـــغط كالعطـــل والمناســـبات، ويُســـاهم في اســـتمرار مظـــاهر الإقصـــاء المـــالي وضـــعف الاعتمـــاد علـــى الخـــدمات المصرفية.

2. مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية:

مؤشـــر حيـــازة حســـاب بنكـــي: و هـــو مؤشـــر يســـتخدم لقيـــاس نســـبة الأفـــراد الـــذين يمتلكـــون حســـابات في هـــذه البنـــوك أو المؤسســـات الماليـــة، ويعـــد هـــذا المؤشـــر مؤشـــراً مهمـــاً لتقيـــيم مـــدى انتشـــار الخـــدمات المصـــرفية والماليـــة في المجتمـــع، ويعكـــس مســـتوى الوصـــول إلى الخـــدمات الماليـــة، و مـــن خـــلال الجـــدول رقـــم 2 نوضـــح تصـــنيف الســـكان البـــالغين (+15 ســـنة) الممتلكـــين لحســـاب في البنوك أو المؤسسات المالية في الجزائر بناء على الفترة 2011-2021.

الجدول (2-11): نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية الى المالي السكان البالغين خلال الفترة 2011-2021

المؤشرات : / السنوات :	حسب الجنس :		حسب السن :		المجموع :
	ذكور:	اناث :	15-24 :	25+:	
2011 :	46	20	20	40	33
2014 :	61	40	38	57	50
2017 :	56	29	29	49	43
2021 :	57	31	27	51	44

المصدر : مفيدة الاحسن كريم بيشاري، رفيق الاحسن واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات) دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011 الى 2021- مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات المجلد 12 العدد 02 سنة 2023، ص 29.

من خلال الجدول رقم 11 نلاحظ :شهدت الفترة (2011-2021) تحسناً عاماً في مستويات الشمول المالي في الجزائر، يتجلى في ارتفاع نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية الرسمية. ارتفعت نسبة الذكور من 46% سنة 2011 إلى 61% سنة 2014 ثم تراجعت إلى 57% سنة 2021 اما بالنسبة للإناث ارتفعت بشكل أقل من 20% سنة 2011 إلى 40% سنة 2014 ، لكنها تراجعت إلى 29% في 2017 ثم 31% سنة 2021 ، و بالتالي اتسعت الفجوة لصالح الذكور لتصل إلى 26% سنة 2021، و هذا راجع لعدة اسباب اهمها: معوقات هيكلية وتنظيمية تحد من وصول المرأة للخدمات المالية. نقص الأصول المالية الضرورية للمرأة مقارنة بالرجل، قلة نسبة النساء العاملات في المهن الحرة، ارتفاع نسبة البطالة بين النساء، خاصة في المناطق الريفية، كما نلاحظ فجوة عمرية كبيرة بين الشباب و الكبار في السن حيث بلغت نسبة الشباب الذين يملكون حسابات مالية 27% سنة 2021، في حين بلغت النسبة الكبار51% سنة 2021، هنا نسجل فجوة كبيرة قدرها 24% لصالح الكبار سنة 2021 وصلت ذروتها 57% كبار مقابل 38 % للشباب سنة 2014 . و هذا راجع ل : القيود العمرية القانونية: عدم قدرة من هم دون 18 سنة على فتح حسابات بنكية إلا بموافقة ولي الأمر،

مما يحد من استقلاليتهم المالية بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب. اما أسباب ارتفاع نسب الكبار ترجع الى: إلزام الطلاب الجامعيين بفتح حسابات لتلقي المنح وكذلك العاملين في القطاعين العام والخاص لاستلام الرواتب و العاملين غير الأجراء (مثل المقاولين والمزارعين) لإدارة مستحقاتهم المالية.

جدول (2-12): مؤشر إدارة عمليات الدفع عبر بطاقات الدفع الإلكتروني

السنة	هاتف / اتصالات	نقل	تامين	مصدر فاتورات	خدمة ادارية	خدمات	بيع السلع	رياضة و ترفيه	اجمالي المعاملات	المبلغ الاجمالي مليون دج
2016	6536	388	51	391	0	0	0	0	7366	15
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	0	0	107844	268
2018	138495	871	6439	29722	1455	0	0	0	176982	333
2019	141552	6292	8342	38806	2432	5056	0	0	202480	504
2020	4210284	11350	4845	85676	68395	213175	235	0	4593960	5424
2021	6993135	72164	8372	120841	155640	457726	13468	0	7821346	11176
2022	7490626	195490	23571	302273	153957	705114	24169	152925	9048125	18151
2023	8400869	371317	36996	640485	4086659	1055672	51154	708212	15351354	32197
2024	9838682	758764	61739	1447168	5248922	1386790	106219	746198	19594482	51946
جانفي 2025	932758	89505	15446	87739	470188	275346	10214	26048	1907244	56636
فيفري 2025	795215	80738	3681	166203	64246	259013	9589	20958	1378685	49260
مارس 2025	1013479	80228	3091	185852	163340	247020	12654	57071	1705664	57625
افريل 2025	931787	97347	10947	151574	235255	252257	12660	47555	1739382	65846

المصدر : من اعداد الطالبات بالاعتماد على موقع تجمع النقد الالي شوهد بتاريخ 2025/06/5 على الرابط الالكتروني التالي :

https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

يشير استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني الى مدى اهتمام المؤسسات المالية بتعزيز وسائل الدفع الحديثة وتسهيل المعاملات، خاصة في مجال الشراء والتجارة الإلكترونية. ومنذ أكتوبر 2016، أصبح الدفع الإلكتروني عمليا في الجزائر تم فتح هذه الخدمة بداية مع القائمين على الفوترة (شركات توزيع الماء ، الطاقة " الكهرباء و الغاز ا، الهاتف الثابت و النقال ، شركات التأمين ، النقل الجوي و بعض الادارات .) و منذ انطلاق الدفع على الانترنت نتج حوالي 63634914 معاملة موزعة في الجدول اعلاه كما انه يوجد حاليا 644 تاجر منخرط في نظام الدف

الالكتروني البيبنكي (بين البنوك) وتشير البيانات إلى أن عدد المعاملات الإلكترونية عبر الإنترنت بلغ حوالي 20 مليون معاملة بحلول سنة 2024، بعدما كان حوالي 7366 ملايين معاملة خلال سنة 2016 بنسبة نمو تجاوزت 2659 % و هذا التحول راجع إلى انضمام بريد الجزائر سنة 2020 إلى نظام النقد الآلي، وتوفير خدمات مثل البطاقة الذهبية وتطبيق "بريدي موب"، إلى جانب تأثير جائحة كورونا التي دفعت نحو تعميم الدفع عن بُعد. ورغم التحسن، يبقى المجال بحاجة إلى تطوير إضافي لجذب مزيد من المستخدمين وتحسين جودة الخدمة.

مؤشر الادخار في النظام المصرفي: يهتم هذا المؤشر بدراسة نسبة الادخار للبالغين أكثر من 15سنة في المؤسسات المالية في الجزائر خلال عشر سنوات

الجدول (2–13): نسبة الادخار البالغين في المؤسسات المالية

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	4,3	13,8	11,4	16,0

المصدر : رعاد شهرة منصور حنان الشمول المالي و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة بعص الدول النامية مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص اقتصاد نقدي و بنكي سنة : 2023-2024 ص 46.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

يوضح الجدول أن نسبة الادخار في الجزائر كانت منخفضة نسبيًا في سنة 2011، حيث سجلت 4.3%، قبل أن تعرف ارتفاعًا ملحوظا لتبلغ 13.8% في سنة 2014، وهو ما يعكس الجهود التي بذلتها الدولة والمؤسسات المالية لتعزيز ثقافة الادخار واستقطاب أكبر عدد من المواطنين نحو النظام المالي الرسمي.

غير ان هذا الارتفاع لم يستمر، حيث تراجعت نسبة الادخار إلى 11.4% في سنة 2017، نتيجة الضغوط الاقتصادية وارتفاع الأسعار، مما أثر سلبا على القدرة الادخارية للأسر. وفي المقابل، عادت النسبة للارتفاع مجددًا سنة 2021، مدفوعة بتداعيات جائحة

كوفيد-19 التي دفعت الأفراد إلى تأمين أموالهم داخل القنوات الرسمية، إلى جانب تنامي الوعي المالي لدى المواطنين.

مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية أو باستخدام بطاقات الائتمان البالغين أكثر من 15 سنة :

يقيس هذا المؤشر نسبة اقتراض البالغين أكثر من 15 سنة باستخدام بطاقة الائتمان في الجزائر خلال الفترة من 2011 الى غاية 2021:

الجدول (2-15): نسبة اقتراض البالغين باستخدام بطاقات الإئتمان أو من المؤسسات المالية

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة %	1،5	5،8	5،0	3،8

المصدر : رعاد شهرة منصور حنان الشمول المالي و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة بعص الدول النامية مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص اقتصاد نقدي و بنكي سنة : 2023، ص 45.

يتضح من بيانات الجدول أن نسبة الاقتراض عبر البطاقات الائتمانية ظلت منخفضة بشكل ملحوظ. ففي عام 2011 لم تتجاوز النسبة 1.5%، ويُعزى ذلك إلى غياب البطاقات الائتمانية حينها. لاحقا، وبفضل إدخال هذا النوع من البطاقات، شهدت النسبة ارتفاعًا الى 5،8% بحلول سنة 2014. ومع ذلك، تراجعت هذه النسبة إلى 5.0% في عام 2017، واستمر هذا الانخفاض لتصل إلى 3.8% في سنة 2021. و هذا راجع الى السياسات الصارمة والمتطلبات المعقدة التي فرضتها المؤسسات المالية فيما يخص منح القروض.

3. مؤشرات بعد جودة الخدمات المالية:

مؤشر المديونية (السلوك المالي):

يمكن قياسه من خلال سلوك حل الأزمات لدى البالغين سواء بالاستدانة من البنوك أو الاقتراض من الأصدقاء والأقارب، وفي الجدول رقم 15 نستعرض كيفية حل الأزمات لدى البالغين في الجزائر خلال الفترة 2011-2021.

الجدول (2-16): كيفية حل الأزمات لدى البالغين سواء بالاستدانة من البنوك أو الاقتراض من الأصدقاء والأقارب في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

السنوات :	نسبة البالغين المقترضين من المؤسسات المالية و المصرفية :			نسبة المقترضين من الاصدقاء و الاقارب :		
	النسبة الكلية	ذكور	اناث	النسبة الكلية	ذكور	اناث
2011:	1.5	2.51	0.49	24.84	28.72	20.95
2014 :	5.82	6.79	4.85	13.17	12.49	13.86
2017 :	4.95	6.63	3.27	18.60	19.5	17.71
2021 :	3.79	5.27	2.3	30.51	31.85	29.16

المصدر : ميرش عبد الله واقع الشمول المالي في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي كلية العلوم الاقتصادية علوم التجارية علوم التسيير جامعة 20 اوت 1955 سنة : 2023-2024، ص 36.

تشير بيانات الجدول15 إلى أن غالبية البالغين يفضلون الاقتراض من الأقارب والأصدقاء مقارنة بالمؤسسات المالية، حيث بلغت النسبة 24.84% سنة 2011 مقابل 1.50% فقط للمؤسسات، وارتفعت في 2021 إلى 30.51% مقابل 3.79%. كما تظهر المعطيات أن كلا الجنسين يتبعان نفس النمط في تفضيل الاقتراض غير الرسمي، ما يعكس عدم الثقة أو العزوف عن التعامل مع المؤسسات المالية، نتيجة تكاليفها المرتفعة، الإجراءات المعقدة، وأسباب دينية تتعلق بتحريم الفائدة.

المطلب الثاني : آفاق تعزيز الشمول المالي

إن بناء إستراتيجية وطنية تهدف لتعزيز الشمول المالي تقع على عاتق بنك الجزائر باعتبارها المسؤول الوحيد و المشرف الاول على أعمال البنوك و المؤسسات المالية و يكون ذلك من خلال أربع محاور أساسية نوجزها فيما بلي :

دعم البنية التحتية المالية: تُعد البنية التحتية المالية عنصرًا أساسيًا لتحقيق الشمول المالي، حيث يسعى بنك الجزائر إلى تعزيزها لضمان نمو اقتصادي شامل وتسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات المالية. وتتضمن الجهود :

الإطار التشريعي: تلعب البيئة التشريعية دورًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي من خلال إصدار وتحديث القوانين التي تنظم عمل المؤسسات المالية. وفي هذا السياق، يُعد القانون رقم 09-23 الصادر في 21 جوان 2023 خطوة هامة، حيث يتضمن القانون النقدي والمصرفي الذي ينظّم عمل بنك الجزائر ويحدد صلاحياته كما يحدد القانون تشكيل وصلاحيات كل من المجلس النقدي والمصرفي واللجنة المصرفية، مما يعزز الرقابة والشفافية في القطاع المالي. هذا الإطار القانوني يُسهم في خلق بيئة تنظيمية ملائمة تدعم تطوير النظام المالي وتحقيق أهداف الشمول المالي في الجزائر.

الانتشار الجغرافي: توسيع شبكة المؤسسات المالية لتشمل مناطق أكثر، وإنشاء نقاط وصول للخدمات المالية كالبنوك، الوكالات، نقاط البيع، والتأمين، و الصرافات الآلية، بما يتماشى مع متطلبات التنمية ووفقا لتشريعات الدولة. [1]

[1]- كردوسي مروة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك جامعة 8 ماي 1945 سنة 2023-2024، ص ص 239 238 (بتصرف).

جدول (2-17): تطور القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2014-2021

	2014 :		2017 :		2019 :		2021 :	
	النشطة :	الوكالات :	النشطة :	الوكالات :	النشطة :	الوكالات :	النشطة :	الوكالات :
البنوك :	**20**	**1445**	**20**	**1501**	**20**	**1551**	**19**	**1603**
البنوك العمومية :	6	1113	6	1142	6	1172	6	1202
البنوك الخاصة :	14	332	4	359	14	379	13	401
المؤسسات المالية :	**9**	**86**	**8**	**94**	**8**	**91**	**8**	**97**
المؤسسات المالية العمومية :	6	77	6	77	6	75	6	97
المؤسسات المالية الخاصة :	3	9	2	17	2	16	2	18
المجموع :	**29**	**1531**	**28**	**1595**	**28**	**1642**	**27**	**1700**

المصدر اعداد الطالبات بالاعتماد على كردوسي مروة، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك جامعة 8 ماي 1945 سنة 2023-2024، ص 239.

تشير البيانات إلى تطور ملحوظ في عدد المؤسسات المالية والبنكية العاملة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس جهود الدولة لتعزيز الشمول المالي. ففي نهاية سنة 2021، ارتفع عدد البنوك والمؤسسات المالية النشطة إلى مستوى ملحوظ، خاصةً مع توسعها في المناطق الحضرية وحتى شبه الحضرية، مثل ولايات الجنوب كأدرار وتمنراست. وقد بلغ عدد الوكالات البنكية المنتشرة على المستوى الوطني 1603 وكالة، منها 1202 وكالة تابعة للبنوك العمومية، و401 وكالة تابعة للبنوك الخاصة. أما بالنسبة للمؤسسات المالية، فقد وصل عدد وكالاتها إلى 97 وكالة. وبذلك يكون إجمالي عدد الوكالات المصرفية والمالية في الجزائر قد بلغ حوالي 1700 وكالة في سنة 2021، مقارنة 1642 وكالة فقط في سنة

2019، مـــا يُظهـــر نمـــواً طفيفـــاً لكنـــه إيجـــابي. يعكـــس هـــذا التوســـع في الشـــبكة البنكيـــة والمؤسســـات الماليـــة تحســـناً في الاســـتراتيجية الوطنيـــة لتعزيـــز الشـــمول المـــالي، لا ســـيما في ظـــل الظـــروف الصـــعبة الـــتي عرفتهـــا الـــبلاد خـــلال أزمـــة كوفيـــد-19. كمـــا يعكـــس أيضـــاً نجـــاح المبـــادرات التحفيزيـــة الـــتي أطلقتهـــا الســـلطات لتشـــجيع الأفـــراد والمؤسســـات علـــى التعامـــل مـــع القطاع المالي الرسمي.

الجدول (2-18) : تطور عدد مكاتب البريد خلال الفترة 2014-2022 :

المؤشرات :	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عـدد مكاتـب البريـد الموجودة:	3633	3678	3755	3824	3907	4000	4057	4106	4189	4220
عـدد مكاتـب البريـد في الخدمة :	3533	3585	3654	3743	3811	3862	3984	4055	4143	4170

المصدر : من اعداد الطالبات بالاعتماد على:

- وزارة البريـــد و المواصـــلات الســـلكية و اللاســـلكية : تقريـــر عـــن تطـــور المؤشـــرات البريديـــة في الجزائـــر السداســـي الاول ســـنة 2023 شـــوهد بتـــاريخ 2025/06/01 عـــبر الموقـــع الالكـــتروني التالي :

https://www.mpt.gov.dz/wp-content/uploads/2023/12/rapport_POSTE_arabe.pdf

كردوسي مروة مرجع سابق ص 240.

عرفت شبكة مكاتب البريد في الجزائر تطورًا تدريجيًا خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية 2023، حيث ارتفع عدد المكاتب الموجودة من 3633 مكتبًا سنة 2014 إلى 4220 مكتبًا سنة 2023، أي بزيادة قدرها 587 مكتبًا، ما يعكس جهود الدولة في توسيع التغطية الجغرافية للخدمات البريدية. أما عدد المكاتب الفعلية التي كانت في الخدمة، فقد ارتفع من 3533 مكتبًا سنة 2014 إلى 4170 مكتبًا سنة 2023، أي بنسبة تغطية فعلية تقارب 98.8% من إجمالي المكاتب. ويُلاحظ كذلك أن بعض المكاتب الخارجة عن الخدمة تعود لأسباب تقنية أو تنظيمية، كإعادة التأهيل والتحديث، هذا التوسع في البنية التحتية البريدية ساهم في دعم التحول نحو الخدمات الرقمية، حيث أصبح أكثر من 1900 مكتب بريد مجهزًا بصراف آلي لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني عبر البطاقة البنكية أو الذهبية. ومن المتوقع أن تستمر وتيرة الارتفاع في عدد المكاتب، خصوصًا في ظل الاتفاقيات بين وزارة البريد والقطاعات الأخرى، كوزارة الإسكان، لتوفير مكاتب بريدية في المشاريع السكنية الجديدة.

الحماية المالية للمستهلك :

تُعد حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية أمرًا ضروريًا، خاصة لضمان حقهم في التظلم والحصول على معلومات شفافة. وقد كشفت الأزمات المالية العالمية عن ضعف التوازن بين المؤسسات المالية والعملاء، مما استدعى وضع إطار قانوني وتنظيمي يحدد العلاقة بين الطرفين.

في هذا السياق، عملت الجزائر على تطوير الإطار التشريعي لحماية المستهلك المالي، مستندة إلى مواد دستورية، منها المادة 34 فقيرة 4 من دستور الجزائري لسنة 2016 التي تضمن " القانون يحمي حقوق المستهلكين و يمنع القانون الاحتكار والممارسات غير النزيهة" إضافة إلى المادة 26 من تعديل دستور 2020، التي تلزم السلطات بحماية المستهلكين وضمان سلامتهم وحقوقهم الاقتصادية.[1]

[1] . كردوسي مروة، مرجع سابق، ص 243 (بتصرف)

تطوير و تنويع الخدمات و المنتجات مالية :

إن تنويع و تطوير الخدمات و المنتجات المالية من أهم العوامل التي تساعد على تعزيز الشمول المالي و في هذا الإطار قام بنك الجزائر بإصدار عدة لوائح تنظيمية من بين هذه التنظيمات نذكر:

في 2013: صدرت المادة 35 مكرر من القانون 13-08، والتي تدعو إلى تسهيل إدماج الفئات الكبيرة من السكان ماليًا، من خلال فتح وكالات بنكية جديدة وتوفير خدمات مالية متاحة في مختلف المناطق.

في 14 فيفري 2018: صدرت التعليمة رقم 01، الهادفة إلى تنويع المنتجات والخدمات المالية وتحسين سهولة الوصول إليها، إلى جانب تشجيع الابتكار الرقمي.

في 15 مارس 2020: تم إصدار تعليمة لتعزيز استخدام الخدمات المالية الرقمية، مثل منح البطاقات البنكية، تزويد التجار بأجهزة الدفع الإلكتروني، وتسهيل الخدمات عن بُعد كاستعمال الصراف الآلي.

في الفترة من 20 فيفري إلى 15 مارس 2020: تم إصدار نظام خاص بالصيرفة الإسلامية، يسمح بفتح نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية لتقديم خدمات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة، بهدف استقطاب فئات جديدة من المتعاملين.[1]

التثقيف المالي: [2]

يُعد التثقيف المالي ركيزة أساسية لتحقيق الشمول المالي، حيث يهدف إلى زيادة وعي المستهلكين والمستثمرين بالمنتجات والخدمات المالية المتاحة والمخاطر المرتبطة بها من خلال تقديم معلومات وإرشادات موضوعية. بينت الدراسات وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الثقافة

---

[1] . بولمرج وحيدة **المنتجات البنكية الاسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية** اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي، جامعة فرحات عباس سنة 2022- 2023 ص،ص 185،186 (بتصرف).

[2] .كردوسي مروة، مرجع سابق، ص،ص 245 246 (بتصرف).

المالية والشمول المالي. فالمعرفة المالية تعزز الشمول المالي، واستخدام الخدمات المالية الرسمية (مثل الحسابات البنكية والائتمان) بدوره يعمق المهارات المالية للأفراد.

حيث تؤكد الأدلة الدولية (مثل دراسة البنك الدولي 2013) أن التثقيف المالي عنصر رئيسي لتعزيز الشمول المالي وحماية المستهلك، حيث يزيد ثقة المواطن المثقف مالياً في النظام المالي ويقلل تعرضه للاحتيال و تشير الدلائل الدولية إلى انخفاض مستويات المعرفة المالية لدى النساء مقارنة بالرجال في كل من الدول النامية والمتقدمة، نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية. هذا يحد من قدرتهن على مقارنة الخدمات وفهم المصطلحات واتخاذ قرارات مالية سليمة، مما يؤدي لانخفاض ثقتهن المالية وزيادة تقلبات سلوكهن المالي، تسعى الجزائر لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، من خلال:

* توفير بيئة قانونية داعمة (دستور وتشريعات).
* المصادقة على اتفاقيات دولية.
* إنشاء مؤسسات داعمة مثل:
* الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE): تقدم الدعم المالي والمرافقة للمرأة لتعزيز دورها في المجتمع ومساعدتها على دخول عالم الأعمال.
* الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).
* الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

المطلب الثالث: معيقات تطور الشمول المالي في الجزائر وسبل التغلب عليها

1/ معيقات تطور الشمول المالي:

ضعف البنية التحتية القانونية:

تعد البنية القانونية أحد العناصر الأساسية التي تعاني من الضعف في النظام المالي الجزائري، ويتجلى ذلك في عدة جوانب، منها:

عدم ملاءمة البيئة التشريعية للتطورات المصرفية الحديثة: [1]

البيئة القانونية التي تُنظم النشاط المصرفي في الجزائر لا تواكب بشكل كافٍ التطورات السريعة التي يشهدها هذا القطاع على المستوى الدولي. ففي الدول المتقدمة، يتم إعداد القوانين مسبقًا لتُشكل إطارًا استباقيًا للتعامل مع مختلف المستجدات، بعكس ما هو حاصل محليًا.

غياب قوانين تنظم الصيرفة الإسلامية : فرغم مرور أكثر من عقد على انطلاق نشاط بعض البنوك الإسلامية في الجزائر، لا تزال القوانين الخاصة التي تُؤطر هذا النوع من الصيرفة غائبة، وهو ما يخلق فراغًا قانونيًا يُعيق تطورها، حيث لا توجد نصوص صريحة تُجيز أو تمنع ممارستها بشكل واضح.

التأخر في سن التشريعات الخاصة بالصيرفة والتجارة الإلكترونية: رغم أهمية هذه المجالات في تعزيز الشمول المالي، فإن غياب أو تأخر صدور القوانين المنظمة لها يَحُدّ من استفادة الاقتصاد الوطني من الفرص التي توفرها.

ضعف التوجيه في تطبيق القوانين: غالبا ما تصدر القوانين دون أن تُرفق بمذكرات عمل أو تعليمات واضحة تُحدد كيفية تطبيقها، مما يؤدي إلى اختلاف في التفسير والتطبيق بين البنوك، ويخلق حالة من الغموض.

أحد الأمثلة البارزة على ذلك، هو سوء فهم وتطبيق قوانين مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يتم التعامل معها بصرامة مفرطة، تصل أحيانًا إلى رفض استقبال ودائع مالية كبيرة دون مبررات منطقية أو أدلة واضحة، مما يؤدي إلى إقصاء أموال كان بالإمكان إدماجها في الدورة الاقتصادية الرسمية و في بعض الحالات، يؤدي هذا الغموض في الفهم إلى تأخر تنفيذ العمليات بسبب التردد أو عدم وضوح الإجراءات.

[1]. ثامر مروة، شعبي آسيا **واقع الشمول المالي و آفاق تعزيزه في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي, جامعة محمد بوضياف سنة 2021-2022 ص 45 (يتصرف).

ضعف الشبكة المصرفية: [1]

ابتداءً من سنة 2014، أُسندت لبنك الجزائر مهمة ترقية وتنظيم الشمول المالي، مع التركيز على توسيع الشبكة المصرفية. ونتيجة لذلك، تم فتح وكالات بنكية جديدة ومنح اعتمادات لبنوك خاصة ومكاتب تمثيل. بلغ عدد الوكالات المصرفية 1577 وكالة في 2016 بعد أن كان 1557 في 2015، لتصل إلى 1704 وكالة في 2017. ورغم هذا النمو، ما تزال الشبكة العمومية تهيمن على القطاع بـ1134 وكالة، مقابل 443 وكالة فقط للقطاع الخاص. لكن هذا التوسع الكمي لم يُترجم إلى تحسن فعلي في مستوى التغطية، إذ بلغت وكالة واحدة لكل 26,309 نسمة سنة 2017، مقارنة بـ25,900 في 2016 و25,660 في 2015. هذه الأرقام تظل بعيدة عن المعيار العالمي (وكالة لكل 3000 نسمة) والمعدل الوطني المستهدف (لكل 5000 نسمة)، ما يعكس استمرار ضعف انتشار الخدمات البنكية.

ارتفاع معدلات البطالة: [2]

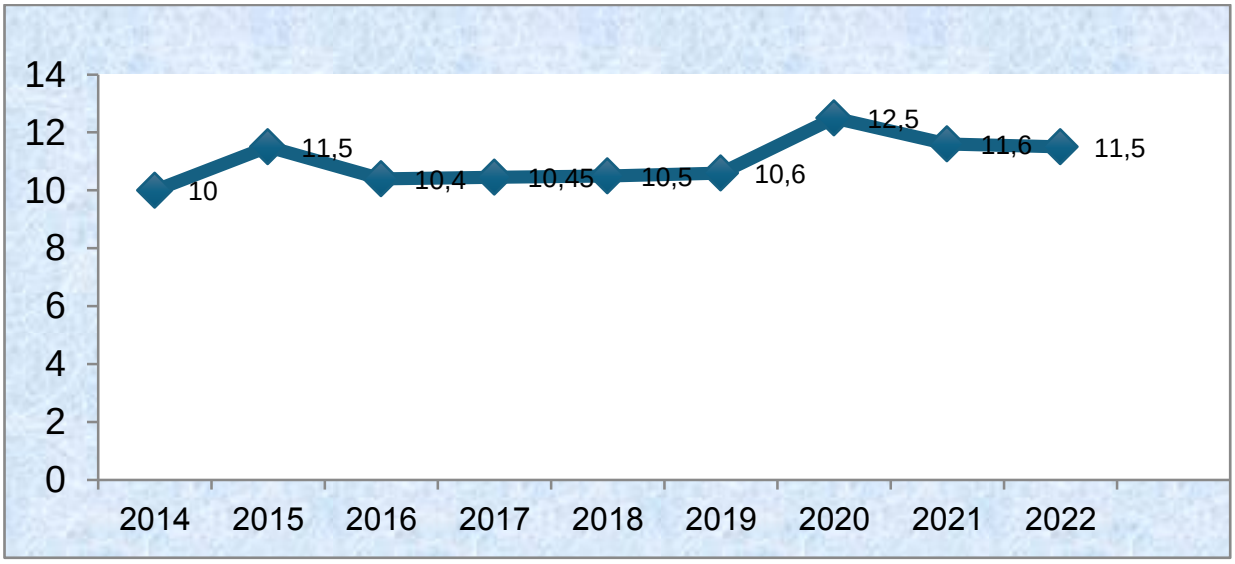

[1]. ثامر مروة ...مرجع سابق ص 46 (بتصرف).

[2].كردوسي مروة، مرجع سابق ص 250.(بتصرف) .

تشير البيانات إلى أن معدلات البطالة في الجزائر ظلت مرتفعة خلال السنوات الأخيرة، حيث تجاوزت في معظمها نسبة 10%. وقد سُجل أعلى معدل سنة 2020 بنسبة 12.2%، وأدناه سنة 2014 بنسبة 10.2%، مما يُظهر تقاربًا في مستويات البطالة بفارق لا يتجاوز نقطتين مئويتين. هذا يعكس استمرار التحديات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بين فئة الشباب الباحثين عن عمل. رغم الجهود الحكومية، على غرار صرف منحة البطالة للمسجلين لأول مرة لدى الوكالة الوطنية للتشغيل (وفقًا للمادة 190 من قانون المالية لسنة 2022)، إلا أن النتائج ما زالت دون التطلعات، ولا تزال آثار البطالة ملموسة على أرض الواقع. وللتقليل من البطالة، يمكن للحكومة الجزائرية أن تركز على خلق فرص عمل دائمة، دعم التثقيف المالي، وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية للفئات الهشة، بما يساهم في تحسين الدخل وتعزيز الشمول المالي.

وسائل الدفع و أنظمة التسوية :

تمنح البنوك الجزائرية لزبائنها بطاقات بنكية مثل بطاقة CBR للسحب، وبطاقة CIB التي تتيح الدفع والسحب، وهي متوفرة لشريحة واسعة من الزبائن. كما توفر بطاقات إلكترونية أخرى مثل ماستر كارد وفيزا كارد لفئات خاصة كرجال الأعمال والمستثمرين بشروط معينة، رغم أن استخدامها لا يزال محدودًا داخل الجزائر غير أن الواقع البنكي يعاني من ضعف في استخدام هذه البطاقات وعدم انتشارها كما كان مخططًا، ويرجع ذلك أساسًا إلى هشاشة البنية التحتية المالية، إلى جانب غياب استخدام الهاتف كوسيلة لتقديم الخدمات المصرفية.

ضعف العنصر البشري :

يعاني القطاع المصرفي من ضعف في مهارات أعوان الرقابة مقارنة بموظفي المصارف، الأمر الذي ساهم في تفشي عمليات الاختلاس، والتي قد تستمر في بعض الحالات لعدة سنوات قبل اكتشافها كما أن عدم احترام الإجراءات الرقابية الداخلية أدى إلى إضعاف الثقة في العلاقة بين البنك والزبون.[1]

[1] -. عمار ياسين اوسياف ، شافية شاوي الشمول المالي في الجزائر الواقع ، المعيقات ، الحلول مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 97 ، سنة 2020 ص 127.

ويُضاف إلى ذلك تهميش الكفاءات داخل القطاع، إلى جانب غياب مخططات واضحة وفعّالة للتكوين والتدريب، مما يزيد من تعقيد الوضع ويعيق تطوير الأداء الرقابي والمؤسساتي في المصارف.

ضعف الحماية المالية للزبون:

رغم وجود نظام لضمان الودائع المصرفية، إلا أن الحد الأقصى للتعويض في حال إفلاس البنك لا يزال منخفضًا، مما لا يشجع على الادخار. ورغم رفع هذا الحد في إطار سياسة الشمول المالي، إلا أنه يبقى غير كافٍ في ظل التضخم وتدني فوائد الودائع, بالإضافة إلى إخلال بأهم قاعدة في النشاط المصرفي و هي مبدأ السر المهني الذي تشدد عليه البنوك المركزية لتوفير الحماية المالية الزبون.

الخدمات التقليدية وضعف المنافسة: يهيمن القطاع المصرفي العمومي في الجزائر، مما يؤدي إلى غياب المنافسة وتقديم نفس المنتجات والخدمات بمعدلات فائدة موحدة. أما البنوك الخاصة، فبعضها يقدم خدمات مميزة لكنها مرتفعة التكلفة، ما يُعتبر شكلًا من أشكال الاستغلال المالي.[1]

نقص الثقافة المالية:

يعاني المجتمع الجزائري من ضعف الوعي المصرفي، مما يؤدي إلى تفضيل الاكتناز بدل الإيداع والتعامل مع البنوك، على عكس دول متقدمة تحقق نسب شمول مالي مرتفعة نتيجة لمستويات عالية من التثقيف المالي.

و هناك عوامل من شأنها تساهم في استمرار الضعف في هذا المجال نذكر اهمها:[2]

التحديات الاقتصادية : تواجه الجزائر تحديات اقتصادية بسبب تراجع أسعار النفط، والتي تعتبر مصدرا رئيسيا للإيرادات، هذا يؤدي إلى تقليل القدرة على تخصيص المزيد من الموارد البرامج التثقيف المالي.

[1].عمار ياسين اوسياف ، شافية شاوي مرجع سابق ص،ص 127,128 (بتصرف) .

[2]. كردوسي مروة مرجع سابق ص 254 (بتصرف).

التحـــديات التعليميـــة: قـد يكـون هنـاك نقـص في التعلـيم المـالي في المـدارس والجامعـات، ممـا يـترك الأفراد بدون الأسس الأساسية لفهم وإدارة الأمور المالية.

التوجـــه نحـــو الاقتـــراض يمكـــن أن يـــؤدي انتشـــار الاقـــتراض غـــير المســـؤول إلى تجاهـــل أهميـــة التثقيـــف المـــالي، حيـــث يفضـــل الـــبعض اللجـــوء إلى الـــديون بـــدلاً مـــن التوجـــه نحـــو الادخـــار والاستثمار الذكي.

نقـــص الـــوعي والتوجيـــه يمكـــن أن يلعـــب الجهـــل ونقـــص الـــوعي دورًا كبـــيرًا في عـــدم التفاعـــل مـــع برامج التثقيف المالي.

للتغلـــب علـــى ضـــعف التثقيـــف المـــالي في الجزائـــر، يجـــب علـــى الحكومـــة والمؤسســـات الماليـــة والتعليميـــة العمـــل معـــا لتطـــوير بـــرامج تثقيـــف مـــالي فعالـــة تســـتهدف مختلـــف شـــرائح المجتمـــع، يمكـــن أن تشـــمل هـــذه الـــبرامج تـــوفير مـــواد تعليميـــة، ورش عمـــل وتوجيـــه مـــالي شخصـــي للأفـــراد والأســـر، كما يمكن تعزيز الوعي بأهمية التخطيط المالي والادخار من خلال حملات إعلامية وتوعية.

2/ سبل التغلب عليها:[1]

1. **تنـــوع المؤسســـات الماليـــة:** دعـــم وجـــود مؤسســـات ماليـــة متنوعـــة تتجـــاوز البنـــوك التقليديـــة، مـــن خـــلال وضـــع إطـــار قـــانوني وتنظيمـــي يعـــزز المنافســـة ويضـــمن فرصًـــا متكافئـــة لخدمـــة جميـــع العملاء.

2. **تشـــجيع الابتكـــار التكنولـــوجي:** ضـــرورة وضـــع أطـــر قانونيـــة وتنظيميـــة تســـمح بـــدخول التكنولوجيـــات الحديثـــة والمؤسســـات المبتكـــرة الـــتي تخفـــض التكـــاليف وتقـــدم خـــدمات ماليـــة ملائمة لذوي الدخل المحدود.

3. **توســـيع قنـــوات التوصـــيل منخفضـــة التكلفـــة:** تقليـــل الاعتمـــاد علـــى الفـــروع البنكيـــة التقليديـــة مـــن خـــلال اعتمـــاد قنـــوات بديلـــة مثـــل متـــاجر التجزئـــة، مـــا يســـهم في تحســـين الوصـــول للخـــدمات المالية بتكاليف مناسبة.

---

[1] – بن شهلة عبد السلام، **التحديات و الفرص التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الادارية و الاقتصاد و التجارة و ادارة المؤسسات جامعة العربي بن مهيدي سنة 2021 ص،ص،ص 61 62 63 (بتصرف).

4. **تعزيز الإشراف باستخدام التكنولوجيا**: أهمية الإشراف على القطاع المالي، مع الاستثمار في التكنولوجيا لتحسين الرقابة وكفاءة استخدام الموارد المحدودة.

5. **مكافحة تمويل الارهاب و غسيل الاموال** :

تُعد كثرة الوثائق المطلوبة عائقًا أمام فتح الحسابات البنكية لأكثر من 300 مليون بالغ عالميًا. ولتجاوز ذلك، يُوصى بتبني نظام يوازن بين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع تسهيل التعرف على الهوية عبر التقنيات الرقمية، وتبسيط الإجراءات للفئات ذات الدخل المنخفض والمعاملات منخفضة المخاطر لتعزيز الشمول المالي.

6.**تشجيع تطوير المنتجات المالية المبتكرة و منخفضة التكلفة** :

ينبغي على واضعي السياسات دعم تطوير منتجات مالية مبتكرة ومنخفضة التكلفة، مثل الحسابات الأساسية والتأمين متناهي الصغر، لتلبية احتياجات ذوي الدخل المحدود.

7.**نشر التثقيف المالي**: يشمل التثقيف المالي رفع وعي الأفراد بالمفاهيم والمنتجات المالية لمساعدتهم على اتخاذ قرارات مالية سليمة، خاصة الجدد منهم، ويتطلب ذلك إستراتيجية وطنية تشمل الجهات المعنية لقياس فعالية التوعية.

8. **تحسين معالجة القروض**: يستدعي على الدولة الجزائرية رقمنة الإجراءات عبر تطبيقات تتيح دراسة ذاتية للملف، وتقليل الوثائق المطلوبة باستخدام بطاقات إلكترونية، ومراجعة آجال دراسة الملفات ونسبة مساهمة البنوك، إضافة إلى تخفيض حجم الضمانات المبالغ فيها عبر تقييمها وفق القيمة السوقية.

9. **تحسين البنية التحتية المالية** : من خلال تطوير نظم التقارير الائتمانية وسجلات الضمان، وتسهيل الوصول إلى نظم مدفوعات التجزئة.

حماية المستهلكين : بالتعامل العادل وتوفير معلومات شفافة. وفي الجزائر، يُوصى بتوسيع الخدمات المالية لتشمل كافة الفئات، خاصة ذوي الدخل المحدود والنساء، و بما يتوافق أيضا مع الوازع الديني، إضافة إلى تطوير تطبيقات رقمية لإدارة المعاملات المالية الشخصية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل بتحدثنا عن الشمول المالي في الدول النامية مصر ،العراق, الجزائر و درسنا أهم المؤشرات و التحديات التي تواجهها هاته الدول ،تبين لنا أن الشمول المالي لازال متأخر جدا مقارنة بالدول الأخرى و يحتاج إلى جهود مشتركة من قبل الحكومات و المؤسسات المالية لتعزيز و تحسين الخدمات المالية و تحقيق النمو الاقتصادي.

الخاتمة

الخاتمة:

يمثل الشمول المالي اليوم أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الدول النامية، لما له من دور محوري في تعزيز النمو الاقتصادي، الحد من الفقر، دعم ريادة الأعمال، وتمكين الفئات المهمشة من ولوج النظام المالي الرسمي. ومن خلال الفصل النظري، تبيّن أن الشمول المالي لا يقتصر على مجرد امتلاك حساب بنكي، بل يشمل توفير وتيسير الوصول إلى خدمات مالية متنوعة، مناسبة، وذات تكلفة معقولة، بما في ذلك الادخار، الائتمان، التأمين، وخدمات الدفع، بشكل عادل وآمن لكافة أفراد المجتمع، لا سيما الفئات الضعيفة. وقد أظهرت التجارب التطبيقية في كل من مصر، العراق، والجزائر تباينًا في درجة التقدم نحو تحقيق الشمول المالي، سواء من حيث المؤشرات الكمية أو المبادرات الاستراتيجية المتبعة. فبينما شهدت مصر تطورًا ملحوظًا بفضل السياسات الطموحة والتحول الرقمي، لا تزال العراق تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالبنية التحتية والبيئة القانونية، في حين تسعى الجزائر إلى تسريع الوتيرة من خلال إصلاحات مالية وإدماج التكنولوجيا المالية. ورغم هذا التباين، إلا أن هناك قواسم مشتركة بين هذه التجارب، خاصة في ما يتعلق بالتحديات مثل ضعف الثقافة المالية، انتشار الاقتصاد غير الرسمي، محدودية الثقة في المؤسسات، وضعف الشمول الرقمي إن تعزيز الشمول المالي في الدول النامية لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن نهج شمولي وتكاملي، يجمع بين إصلاح السياسات المالية، تحسين البنية التحتية الرقمية، تطوير المنتجات المالية الملائمة، وتعزيز التثقيف المالي. كما يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، من حكومات، مؤسسات مالية، منظمات مجتمع مدني، وجهات رقابية، لضمان استفادة فعلية وشاملة لكل فئات المجتمع، وتحقيق الأثر التنموي المرجو، وعليه، فإن نجاح الشمول المالي في تحقيق دوره التنموي يظل رهينًا بإرادة سياسية واضحة، مقاربات تشاركية، وتقييم دوري للسياسات والمبادرات، بما يسمح بالتكيف المستمر مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، ويرسّخ أسس العدالة المالية في الدول النامية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

"يعاني الشمول المالي في العراق من تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية المصرفية، وانخفاض الثقة في النظام المالي، ما يحدّ من فعالية سياسات الإدماج المالي".

تشير البيانات والتقارير الدولية إلى أن الشمول المالي في العراق يواجه مجموعة من العراقيل البنيوية والمؤسساتية، لعل أبرزها ضعف البنية التحتية المصرفية وتراجع الثقة لدى المواطنين في النظام المالي الرسمي، فبحسب مؤشرات البنك الدولي، فإن نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية في العراق ما تزال منخفضة مقارنة بالمتوسط الإقليمي، كما أن شبكة الفروع البنكية لا تغطي مختلف المناطق الجغرافية، ما يصعب الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة في المناطق الريفية، إلى جانب ذلك، فإن البيئة السياسية والأمنية غير المستقرة أسهمت في خلق فجوة ثقة بين المواطنين والمؤسسات المالية، ما يحد من فاعلية المبادرات التي يطلقها البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي، ومنها الترويج للدفع الإلكتروني والتوسع في الخدمات الرقمية. بناء على ما سبق، فإن الفرضية تعتبر صحيحة ومنسجمة مع الواقع الفعلي لحالة الشمول المالي في العراق.

الفرضية الثانية:

"ساهمت السياسات الحكومية الفعّالة، والتحول نحو الخدمات الرقمية، في تحسين مستويات الشمول المالي في مصر، رغم استمرار التحديات المرتبطة بالثقافة المالية".

تعد تجربة مصر نموذجا إيجابا في ما يخص تعزيز الشمول المالي في الدول النامية، حيث أظهرت البيانات الحديثة الصادرة عن البنك المركزي المصري والبنك الدولي أن أكثر من 60% من السكان البالغين يمتلكون شكلا من أشكال الحسابات المالية، سواء عبر البنوك أو المحافظ الإلكترونية أو المؤسسات المالية غير المصرفية، وقد ساهمت السياسات الحكومية، لا سيما مبادرة الشمول المالي التي أطلقت في إطار رؤية مصر 2030، في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية من خلال التحول الرقمي، وتعميم الدفع الإلكتروني، وتوسيع البنية التحتية المالية. ومع ذلك، تظل الثقافة المالية لدى جزء كبير من السكان محدودة، وهو ما يمثل عائقا أمام الاستخدام الأمثل لتلك الخدمات، حيث تشير الدراسات إلى

أن الكثيرين لا يدركون كيفية الاستفادة الكاملة من المنتجات المالية الحديثة. عليه، فإن الفرضية تعكس واقع الحال بدقة وتستند إلى بيانات موثوقة، مما يجعلها فرضية صحيحة وقابلة للقياس والتحليل.

الفرضية الثالثة:

"يعكس مستوى الشمول المالي في الجزائر محدودية في الخدمات المالية المتاحة، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ويستدعي جهودا أكبر لتعزيز الدمج المالي".

رغم إدراك الجزائر لأهمية الشمول المالي ودمج الفئات غير المتعاملة مع القطاع المالي، إلا أن مستوى الشمول المالي لا يزال منخفضا، وذلك نتيجة محدودية انتشار الخدمات المصرفية، خاصة في المناطق الداخلية والريفية، فضلا عن ضعف اعتماد الحلول الرقمية بشكل فعال، حيث تشير تقارير البنك العالمي والبنك المركزي الجزائري إلى أن نسبة كبيرة من المواطنين لا يمتلكون حسابات مصرفية، ما يحول دون مشاركتهم الكاملة في الأنشطة الاقتصادية الرسمية، ويقيد فرص الادخار والاستثمار على المستوى الفردي، وقد اعترفت السلطات الجزائرية بهذه الفجوة، وبدأت في تنفيذ استراتيجيات وطنية لتحسين الوضع، إلا أن تأثير هذه الجهود لم يظهر بوضوح بعد على المؤشرات الكلية، ومن ثم، فإن الفرضية تعبر عن الواقع المالي الحالي في الجزائر بدقة، وتؤكد الحاجة الملحة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات من أجل تحقيق شمول مالي يعزز النمو الاقتصادي..

نتائج الدراسة :

1. الشمول المالي يمثل أداة استراتيجية لتحفيز النمو الاقتصادي وتقليص الفجوات الاجتماعية، إذ أظهرت التجارب (خاصة في مصر) أن توسيع الوصول إلى الخدمات المالية يساهم في خلق فرص العمل ودعم الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، خاصة بين الفئات المهمشة.

2. هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والشمول المالي، حيث تبين أن ارتفاع الناتج المحلي وزيادة الاستثمارات ترافق مع تحسن مؤشرات الشمول المالي، مثل عدد الحسابات البنكية ونقاط الدفع الإلكتروني، كما لوحظ في الجزائر خلال فترات التحسن الاقتصادي بين 2016–2021.

3. ضعف الثقافة المالية وغياب الوعي المالي يشكلان عقبة رئيسية أمام تحقيق شمول مالي فعلي، خاصة في الجزائر والعراق، حيث تبقى نسب امتلاك الحسابات المصرفية متدنية رغم توفر بعض البنى التحتية المصرفية، وهو ما يعكس ضعف التفاعل مع الأدوات المالية الرسمية.

4. التطور التكنولوجي عامل حاسم في تسريع الشمول المالي، فقد ساهم إدماج التكنولوجيا المالية (FinTech) في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، كما هو بارز في تجربة مصر من خلال مبادرات الدفع الإلكتروني والشمول الرقمي.

5. تعاني الجزائر من فجوة واضحة في الاستخدام الفعلي للخدمات المالية رغم توافر البنية التحتية الأساسية، ما يدل على وجود اختلال بين الوصول الفعلي والاستخدام الكفء للخدمات المالية، وهي إشكالية يجب معالجتها عبر إجراءات توعوية وتنظيمية.

توصيات الدراسة :

1. تعزيز الثقافة المالية عبر المناهج التعليمية والبرامج الإعلامية المستهدفة، لرفع الوعي العام بأهمية الانخراط في النظام المالي الرسمي، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة.

2. تسريع الرقمنة المصرفية وتوسيع الاستثمار في التكنولوجيا المالية، من خلال دعم الابتكار المالي، وتشجيع البنوك والمؤسسات على تقديم خدمات عبر الهاتف المحمول والإنترنت بأسعار تنافسية وسهولة استخدام.

3. تطوير بيئة تنظيمية وتشريعية داعمة للشمول المالي، تشمل تسهيل فتح الحسابات المصرفية، تبسيط المتطلبات القانونية، وتعزيز حماية المستهلك المالي لزيادة الثقة في النظام المالي الرسمي.

4. التركيز على تمكين المرأة والشباب ماليًا، من خلال برامج تمويل موجهة ودورات تدريبية لتعزيز قدراتهم في ريادة الأعمال والوصول إلى التمويل، بالنظر إلى ضعف اندماجهم المالي في التجارب الثلاث.

5. تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تصميم وتنفيذ استراتيجيات الشمول المالي، بما يضمن التنسيق بين المصارف، شركات الاتصال، الهيئات التنظيمية، والفاعلين المدنيين.

6. إنشاء مرصد وطني للشمول المالي في الجزائر، يتولى متابعة المؤشرات وتحليل الفجوات وتقييم الأداء بصفة دورية، على غرار المبادرات المعتمدة في مصر.

قائمة

المصادر و المراجع

1- المذكرات:

- الأجانب بن سلام، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، خلال 2014/1970، مذكرة لشهادة ماستر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة، 2015-2016.
- إكرام مالوسي، نسبة مسعى الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية، دراسة حالة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة عبد الحفيظ بو الصوف، سنة 2021.
- بالعيد محمد الحافظ، تأثيرات التغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل ماستر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة، 2015-2016.
- بعوني ليلى، دراسة علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي مع تطبيق دراسة حالة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، تخصص سبر الآراء و التحقيقات الاقتصادية، جامعة الجزائر 2016/2015.
- بكوش أيوب عبد الرحيم، كريم طه خلف الله، محددات النمو الاقتصادية في دول MENA، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية كمي، جامعة سعيدة، سنة 2020/2019.
- بن شهلة عبد السلام، التحديات و الفرص التي تواجهه الشمول المالي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، 2021.
- بن مخلوف زين الدين، بن لشهب عبد الهادي، الشمول المالي و دوره في تقرير الميزة التنافسية في البنوك التجارية، دراسة حالة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي، سنة 2023.
- بولمرج وحيدة، المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء التجارة الدولية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة فرحات عباس 2023/2022.
- تامر مروة، شعبي آسيا، واقع الشمول المالي و آفاق تعزيزه في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد بوضياف، 2022/2021.

- حنان علاء الدين، عبد الصادق جعفر، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات و المعوقات، الأكاديمية العربية للعلوم التكنولوجية و النقل البحري، القاهرة، 2020.
- حنين محمد، بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، دراسة حالة، البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، 2017.
- رعاد شهرة، منصور حنان، الشمول المالي و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة دول نامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة عين تيموشنت، 2023-2024.
- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2014-2015.
- طرفاوي شيخ، رانية أمينة، دور الشمول المالي في تحسين الخدمة البنكية، دراسة حالة، البنك الوطني الجزائري bna، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021-2022.
- طلحي مريم، بوعروج سفيان، دول الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي، دراسة حالة، الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، 2022.
- عمار حميد نوح برج بوعروج، دور بناء الجزائر في تعزيز الشمول المالي، دراسة مقارنة بين الجزائر و الدول العربية خلال الفترة 2008-2017، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي تخصص مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، سنة 2020/2019.
- كردوسي ميرة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة، مجموعة من البنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، تخصص مالية و بنوك، جامعة 8 ماي 1945، سنة 2024/2023..
- ميرة عبد الله، واقع الشمول المالي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، 2023-2024

- نادية جعلالية، مليكة درويش، أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014/2010، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، جامعة قالمة 2015/2014.

2- المجلات:

- أحمد سعيد البكل، إيمان فاروق الحداد، الشمول المالي و انعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، محلية، كلية السياسة و الاقتصاد، المجلد 15، العدد 14، 2022.
- أسماء دردور، سعيدة حركات، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، مجلة استراتيجية و التنمية، مجلد 10، العدد4، 2020.
- أسماء سفاري، آسيا بن داية، تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على القطاع المصرفي، دراسة حالة، الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلد 11، العدد 01، سنة 2021.
- بدر الدين عاشوري، سارة جناد، دور الشمول المالي في تحقيق الرفاه المالي و التقليل من معدلات الفقر في الوطن العربي، مجلد 8، العدد 1، 2023.
- بدر الدين عاشوري، سارة جناد، دور الشمول المالي للتقليل من معدلات الفقر في الوطن العربي، المجلد 8، العدد 1، سنة 2023.
- بلكحل خضرية، واقع استراتيجية الشمول المالي في المنطقة العربية، جهود مبادرات، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، مجلد 4، العدد 1، 2023.
- بن عبد العزيز، طاهري العبد، أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خلال 1990-2021، مجلة مجاميع المعرفية، رقم 9، عدد 2، سنة 2023.
- بن منصور نجيم، أثر الشمول المالي على نمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا، دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-2019، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28.
- حسن أمين محمد محمود، أثر الشمول المالي على نمو اقتصاد مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، المجلد 11، العدد 2، الجزء الأول، 2020.
- حسين كريم الذبحاوي، واقع و تحديات الشمول المالي في العراق، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 20، عدد خاص، 2024.

- حفص بونيعو ياسين، العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر للفترة 2004-2019، دراسة قياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 1.
- زكرياء مسعودي، خليفة عزي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية الفترة: 1960-2017،مجلة التنمية و الإشراف و الدراسات، مجلد 4، العدد 7، سنة 2019.
- صورية يسني، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المحلية، البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، العدد 01، الجزائر، 2019.
- صونيا جواني، عديلة مريمت، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمت، العدد 01، الجزائر، 2023.
- عبد الرؤوف أحمد الحنفي، الشمول المالي بين الواقع و المأمول في ضوء رؤية مصر 2030، مجلة البحوث الفقهية و القانونية، العدد 42، 2023.
- عماد عاشور محمد، دور المصارف التجارية الخاصة في تقرير الشمول في العراق للفترة 2010-2020، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 80، سنة 2020.
- عمار ياسين أوصياف، سامية شاوي، الشمول المالي في الجزائر، الواقع، المعيقات الحلول، مجلة اقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97، 2020.
- لعقاب يسرى سمية، درويش عمار، محددات اقتصادية، كلية النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 2020/1970، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، مجلد 5، العدد 2، 2022.
- معمري نرجس، أوكليل حميدة، مجلة القسط، ط1، العلوم الإدارية و الاقتصادية و المالية، المجلد الأول، العدد 01، سنة 2019.
- ميسم الصغير، الشمولية المالية و أثرها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، العدد 2، سنة 2012.

التقارير:

- مجموعة البنك الدولي، سنة 2022.
- صندوق النقد العربي، سنة 2020.

مواقع إلكترونية:

المنتدى الاستراتيجي السياسات العامة و دراسات التنمية، تاريخ الاسترداد: 2025/06/04:
.http://www.draya.eg.org.com

- الشمول المالي في العراق: جهود البنك المركزي العراقي، تاريخ الاسترداد: 8 جوان 2025:
http :www.fastercapita.com
https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5?end=2021&locations=DZ&start=2011&view=chart
https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?end=2023&locations=DZ&most_recent_year_desc=false&start=2004&view=chart.
https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet.
https://www.mpt.gov.dz/wp-content/uploads/2023/12/rapport_POSTE_arabe.pdf

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Dinh Thi Thanh Van, **The Impacts of Financial Inclusion on Economic Development: Cases in Asian-Pacific Countries,** Comparative Economic Research. Central and Eastern Europe, Volume 22, Number 1, 2019
- Jalal Siddiki, Ladi R. Bala-Keffi, **Revisiting the relation between financial inclusion and economic growth: a global analysis using panel threshold regression,** Economic Modelling 135 (2024).
- Mozamel Aldai Alabass Alfaki, Issam A.W. Mohamed, **The Relationship Between Financial Inclusion and Sudanese Economic Growth 2006- 2020**, Bait Al-Mashura, Issue 18, 2022.
- Sumanta Kumar Saha, Jie Qin, Kazuo Inaba, **The impact of financial inclusion on economic growth in developing countries,** Journal of Accounting, Business and Finance Research, Vol. 16, No. 1, 2023.